وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي

ـدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904ـ

من إعداد الطالبتين :

- **جلال علجية**
- **خشاب خولة**

تحت إشراف الدكتورة:

حجار مبروكة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بلفيطح ريمة		جامعة المسيلة	رئيسا
حجار مبروكة	أستاذ محاضر 'أ'	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
شوبار إلياس		جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

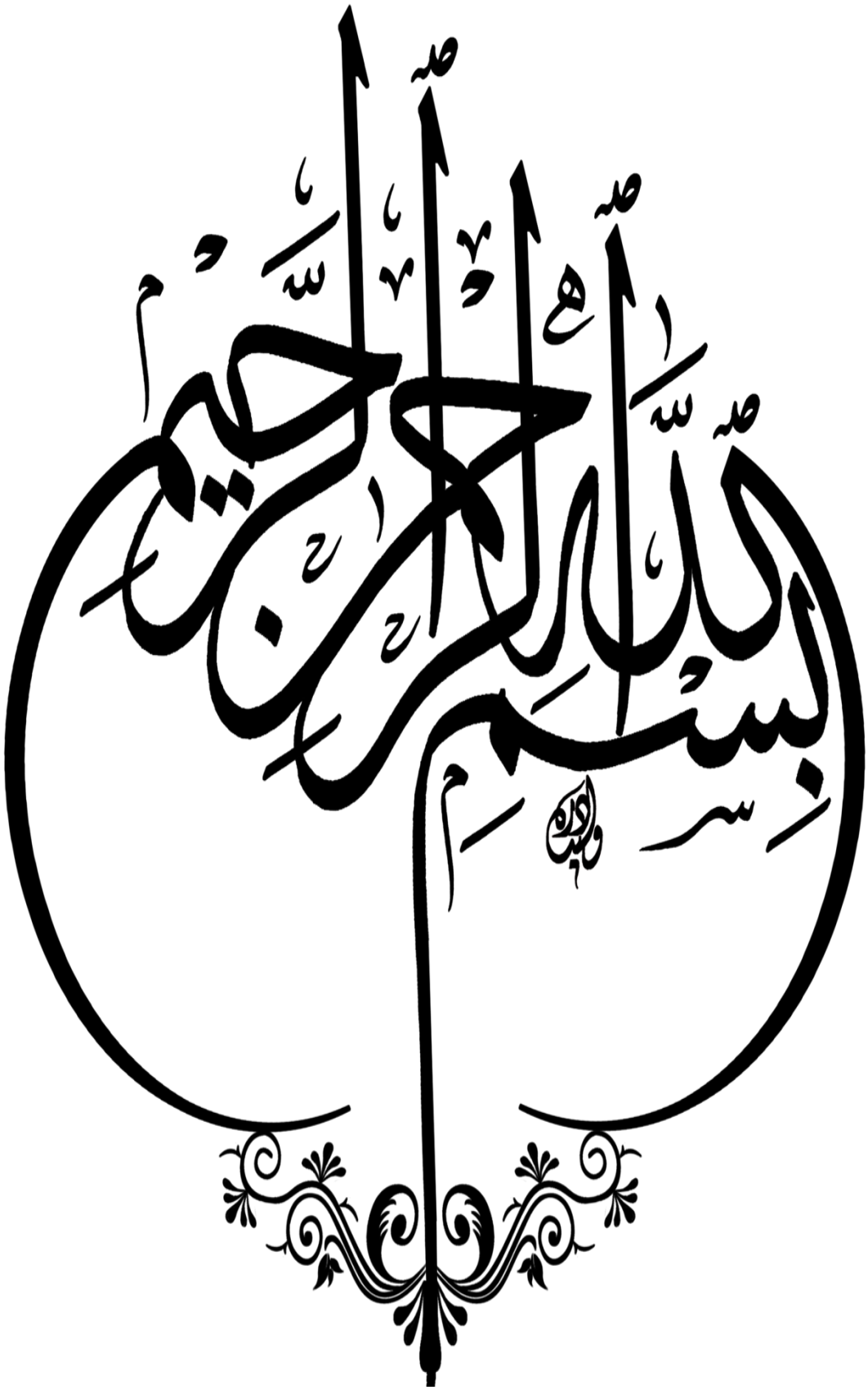

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

بداية نشكر الله ونحمده حق الحمد على توفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع

ونسأله أن يكون خالصا لوجهه الكريم وأن ينفعنا وينفع الناس جميعا

نتوجه بالشكر والعرفان إلى من كان دليلنا ومرشدنا في هذا العمل الأستاذة

"حجار مبروكة" التي أشرفت على هذا العمل المتواضع

وإلى الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة المناقشة وعلى موافقتهم مناقشة هذا العمل

كل الشكر والعرفان لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير

بجامعة محمد بوضياف المسيلة

وطاقمها الإداري وكل أساتذتها الكرام

كل الشكر والعرفان لمن ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل ولو كانت

بمساهمة صغيرة

إهداء

الحمد لله بنعمته تتم الصالحات

أهدي حصاد دراستي إلى:

إلى من أنجبتني وربتني وانارت دربي وأعانتني برضاها وبالصلوات والدعوات

إلى أغلى وأعز إنسان في هذا الوجود

أمي حبيبتي حفظها الله

إلى مثلي الأعلى في الحياة، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من علمني

درب الكفاح وأنار لي درب الفلاح ويسر لي سبيل النجاح

أبي العزيز حفظه الله

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل

وإلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

خشاب خولة

إهداء

أهدي هذا العمل القيم إلى نبع الحنان ورمز الوفاء وفيض السخاء وجود العطاء أمي الغالية حفظها الله و إلى والدي رحمه الله.

إلى جدي وجدتي أطال الله في عمرهم .

إلى اخوالي وأعمامي وخالاتي وعماتي حفظهما الله.

إلى أهل الوفاء صديقاتي الأحباء والأعز على قلبي، وكل من وقف بجانبي.

إلى من تقاسموا معي عناء هذا العمل.

إلى كل من كان له أثر طيب في حياتي وترك بصمات الحب والوفاء في ذاكرتي.

إلى كل من يحمل مذكرتي بعدي، إلى كل من سكن حبهم قلبي ونسيهم .

جلال علجية

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان ..... –
إهداء..... –
فهرس المحتويات ..... –
قائمة الجداول والأشكال ..... –
مقدمة: ..... أ–د

الفصل الأول

مدخل عام للقطاع الفلاحي والقروض الفلاحية

تمهيد:..... 5
المبحث لأول: ماهية القطاع الفلاحي. 7
المطلب الأول: مفهوم القطاع الفلاحي ومشاكله. 7
المطلب الثاني: إجراءات تمويل القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية. 10
المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة تمويل القطاع الفلاحي..... 13
المبحث الثاني: مدخل إلى القروض البنكية..... 15
المطلب الأول: ماهية القروض البنكية. 15
المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية 17
المطلب الثالث: مراحل وشروط منح القرض. 19
المبحث الثالث: القروض الفلاحية..... 22
المطلب الأول: مفهوم القروض الفلاحية وأهميتها..... 22
المطلب الثاني: أنواع القروض الفلاحية..... 23
المطلب الثالث: ضمانات ومخاطر القروض الفلاحية..... 24
المبحث الرابع: مساهمة البنوك في تمويل القطاع الفلاحي..... 26
المطلب الأول: تعريف التمويل الفلاحي وأهميته. 26
المطلب الثاني: تصنيف التمويل الفلاحي ومصادره. 27
خلاصة الفصل..... 34

الفصل الثاني

دراسة حالة قرض الاستثمار من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة- 904-

تمهيد:..... 36
المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة – وكالة المسيلة 904 – 37
المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904..... 37
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة 904..... 38
المطلب الثالث: القروض التي تمنحها الوكالة 44
المبحث الثاني: دراسة منح قرض استثمار لدى وكالة المسيلة 904. 45
المطلب الأول: شروط منح القرض..... 45
المطلب الثاني: مراحل عملية منح القرض. 50
المطلب الثالث: نموذج لقرض استثمار لدى الوكالة. 53
المطلب الرابع: طرق وكيفية تمويل القطاع الفلاحي..... 69
خلاصة الفصل..... 75
خاتمة 77
قائمة المراجع 81
الملاحق
الملخص

فهرس الجداول والأشكال

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الإنتاج السنوي التقديري للمشروع MT	77
02	معدات الإنتاج للمشروع MT	78
03	الهيكل المالي للمشروع MT	78
04	الميزانية التقديرية المالية للمشروع MT	79
05	تغير احتياج راس المال العامل للمشروع MT	79
06	نسب السبولة للمشروع MT	80
07	دفعات الاستثمارللمشروع MT	80
08	دفعات الإهتلاك للمشروعMT	81
09	جدول حسابات النتائج للمشروع MT	82
10	جدول الاستخدامات والموارد للمشروعMT	83
11	المبلغ المدفوع السنوي للمشروعMT	84
12	فوائد التأجيل للمشروعMT	84
13	قيمة الاستثمار الجديد للمشروعMT	84
14	جدول حسابات النتائج التقديري للمشروع MT	85
15	الموارد والاستخدامات الجديدة للمشروعMT	86
16	مبلغ الخزينة المتراكم للمستفيد للمشروع MT	87

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	مخطط يمثل أنواع البنوك	12
02	مخطط يمثل قنوات التمويل المباشر	21
03	مخطط يمثل قنوات التمويل الغير المباشر	21
04	مخطط يمثل مراحل منح القرض	43
05	مخطط يمثل الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة	63
06	مخطط يمثل هيكل المكلفين بالقروض	65

قائمة المصطلحات

الرمز	ترجمة الكلمة بالفرنسية	المصطلح
BFR	Besion en fonds de roulement	احتياج راس المال العامل
VRI	Valeur résiduelle de l'investissement	القيمة المتبقية للاستثمار
VAN	Valeur actuelle nette	صافي القيمة الحالية
IP	Indice de rentabilité	مؤشر الربحية
TRI	Taux de rendement interne	معدل العائد الداخلي
VAN FP	Valeur actualisée nette de l'argent propre	صافي القيمة الحالية للأموال الخاصة
ANSEJ	Agence national de soution a l'emploi des jeunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
CNAC	La caisse nationale de assurnce chômage	الصندوق الوطني لتامين على البطالة
ANGEM	Agence notionale de gestion de micro- credit	الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة لطلب القرض

مقدمة

مقدمة:

تعد فعالية الجهاز المصرفي ومدى قدرته على تجميع الادخارات وتوفير الموارد المالية لمختلف الأعوان الاقتصادية أساس نجاح النظام الاقتصادي في الوقت الحاضر، خاصة مع شحة مصادر التمويل وضعف أداء الأسواق المالية أو غيابها تماما.

إن الحديث عن المستجدات المتعلقة بمجال التمويل البنكي للمشاريع الاقتصادية يحتاج إلى تفصيل، لكن المتفق عليه هو أن النظم البنكية في مجال عمليات التمويل لم تتوقف عن إخراج التقنيات التي من شأنها الزيادة في الأرباح، مع مراعاة إجراءات تسهيل وتبسيط كل الجوانب مما يسمح لمراقبة أوسع لهذه العمليات.

فإذا أخذنا قطاع الفلاحة فإنه لابد من الإشارة أولا لما يشهده هذا القطاع في عمليات تمويل المشاريع الفلاحية بكل أصنافها ولقد وجدت للفلاحين اساليب مثلى لتمويل مشاريعهم الفلاحية باعتبار أن القطاع الفلاحي يحتاج كغيره من الأنشطة الاقتصادية إلى التمويل، وذلك بالاعتماد على بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعتبر رائدا في الإشراف على عمليات تمويل الفلاحين حيث خلق الحيز الأكبر الذي من شأنه إرضاء كافة أنواع الاحتياجات ومنه ازدادت طلبات تمويل المشاريع، ولتدعيم هذا القطاع تلجأ البنوك إلى تقديم قروض خاصة بالميدان الفلاحي نظرا لارتباطه بالظروف المناخية والعوامل الإنتاجية المختلفة.

1-إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

"ما هو الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر؟ ونخص بالذكر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة فرع 904.

2-الأسئلة الفرعية:

وللإطاحة بجوانب الموضوع يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

ما هي أهم شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي؟

هل ساعد قرض الاستثمار الممنوح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة فرع 904 في دعم المشروع الاستثماري mt؟

أ-فرضيات الدراسة:

للإجابة الأولية على الأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

أهم شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي الأخذ بالنظام الائتماني بعين الاعتبار.

ساعد قرض الاستثمار الممنوح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة فرع 904 المشروع mt في إنجاز المشروع.

3-أسباب اختيار الموضوع:

الرغبة في الاطلاع على مثل هذه المواضيع حسب التخصص المدروس.

إزالة الغموض عن كيفية تمويل القطاع الفلاحي.

القطاع الفلاحي يعتبر أهم القطاعات لقدرته على تحقيق الأمن الغذائي.

يعتبر موضوع الساعة خاصة أن القطاع الفلاحي يعتبر بديلا لقطاع المحروقات.

4-أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في النقاط التالية:

أهمية تمويل البنوك التجارية للقطاع الفلاحي.

المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي في الاقتصاد.

أهمية القرض الفلاحي بالنسبة للفلاحين.

5-أهداف الموضوع:

إلقاء الضوء على البنوك التجارية التي تقدم القرض للفلاح.

محاولة إبراز دور التمويل النهوض بالقطاع الفلاحي.

التعرف على القروض الفلاحية التي يمنحها البنك.

6-المنهج المتبع: من أجل دراسة الإشكالية الرئيسية والإجابة عن الأسئلة المطروحة نظرا لأهمية الموضوع، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك فيما يخص جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع والاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة حالة البنك وذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي.

7-حدود البحث:

أ-الحدود المكانية: كانت الدراسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بدر) وكالة المسيلة فرع 904

ب-الحدود الزمنية: تمت الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة من جانفي إلى مارس 2022

8-الدراسات السابقة:

1-دراسة شويخي هناء، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة تحليلية وتقيمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

النتائج المتوصل إليها: يمثل التمويل أحد أهم مصادر قيام القطاع الفلاحي حيث يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل القطاع الفلاحي لا تقتصر آليات التمويل الفلاحي على التمويل الفلاحي على التمويل البنكي فقط بل يعتبر الدعم الفلاحي المتبع من طرف الدولة هو آخر آلية من آليات تمويل هذا القطاع.

2-دلال بن سمية، التمويل البنكي الفلاحي في الجزائر، (1990-2000م) دراسة حالة بنك البدر، وكالة بسكرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

نتائج الدراسة: القرارات التي أخذت في فترة التخطيط المركزي كانت تدور حول نظام القطاع الفلاحي بدلا من وضع سياسة عقلانية ومحكمة تعتمد على نموذج التنمية يلائم وماهية الاقتصاد في تلك الفترة، عملية هيكلة تهدف إلى إقامة مبدأ التخصص البنكي وتركيز اهتمامات البنوك.

10-هيكل البحث:

للإطاحة التامة بموضوع البحث تم تقسيمه إلى ثلاث فصول متضمنة مقدمة وخاتمة وذلك كما يلي:

-الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان مدخل عام للقطاع الفلاحي والقروض الفلاحية الذي تم فيه التطرق إلى أربع مباحث ،المبحث لأول الذي تحت عنوان ماهية القطاع الفلاحي ،حيث تم إلقاء نظرة عامة حول مفهوم القطاع الفلاحي ومشاكله، وكذلك مختلف إجراءات التمويل الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة ،وإدراج مختلف شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي، أما المبحث الثاني الذي جاء تحت عنوان مدخل إلى القروض البنكية الذي تطرقنا فيه إلى ماهية القروض البنكية ، أنواع القروض البنكية ، ومراحل شروط منح القرض ، أما المبحث الثالث الذي جاء تحت عنوان القروض الفلاحية ،حيث تطرقنا فيه إلى مفهوم القروض الفلاحية وأهميتها وأنواعها وضمانات مخاطرها أما المبحث الرابع الذي جاء تحت عنوان مساهمة البنوك في تمويل القطاع الفلاحي حيث تطرقنا فيه إلى تعريف التمويل الفلاحي وأهميته وتصنيف التمويل الفلاحي ومصادره .

-أما الفصل الثالث: خصص لدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ودوره في تمويل المشاريع الفلاحية لولاية المسيلة.

9-صعوبات الدراسة:

هناك العديد من الصعوبات التي واجهتنا خلال إجراء الدراسة منها:

قلة الكتب حول القطاع الفلاحي.

خلال إجراء الدراسة التطبيقية واجهنا صعوبة في الحصول على الموافقة لإجراء التربص في البنك، بالإضافة إلى شح المعلومات المقدمة.

الفصل الأول

مدخل عام للقطاع الفلاحي والقروض الفلاحية

تمهيد:

لقد تطور النشاط الاقتصادي واتسع عبر مختلف المراحل التي شهدها الاقتصاد العالمي، ولأن الجهاز المصرفي البنكي يلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية لأي بلد، فالجهاز البنكي له روابط وثيقة من جميع فروع النشاط الاقتصادي والخدمات المتنوعة التي يقدمها حيث تعمل على تطوير الحياة الاقتصادية.

فالبنك يعتبر وسيط بين الأموال التي تبحث عن الاستثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن التمويل.

ولأن البحث عن مصادر التمويل المناسبة للمؤسسات يعد من أهم المواضيع التي تواجه مالكيها ومسيريها في ظل محدودية البدائل المتاحة التي تتوجه لها المؤسسات. فهو يعتبر من أهم الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك التجارية، يساهم في توجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية بشكل عام والمشاريع الاستثمارية بشكل خاص التي يفتقر البلد إليها.

المبحث لأول: ماهية القطاع الفلاحي.

يعد القطاع الفلاحي من اهم القطاعات الاقتصادية لاي دولة فهو يشكل قناة تمويل لمختلف المشاريع، وقد ركز على هذا القطاع في الاونة الاخيرة فقط نظرا لتغير الحاصل في اقتصاديات مختلف الدول والحاجة اليه.

المطلب الأول: مفهوم القطاع الفلاحي ومشاكله.

سنتطرق في هذا المطلب الي مفهوم القطاع الفلاحي واهم مشاكله.

أولا: مفهوم القطاع الفلاحي.

توجد العديد من المحاولات الخاصة بإيجاد تعريف موحد للفلاحة بحيث تم تعريفها على أنها مجموع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي والحيواني، وذلك قصد ضمان العيش الكريم للإنسان.

كما تعرف الفلاحة أيضا على أنها علم وفن صناعة وإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان، **علم** لأنها تعتمد وتقوم على إجراءات وقواعد معينة، و**فن**: لأنها قائمة بشكل أساسي على مهارات الفلاح وقدرته على الإبداع والابتكار في هذا المجال.

ومنه نستنتج أن: القطاع الفلاحي نشاطا بارزا في اقتصاديات الدول بسبب استيعابه لأكثر من ربع إجمالي حجم القوى العاملة ومساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتلبيته للحاجات الغذائية، بالإضافة إلى السلع والمواد الأولية التي تستخدم المدخلات في العديد من الصناعات التحويلية.

ثانيا: أهمية القطاع الفلاحي.

القطاع الفلاحي يحظى بأهمية بالغة ومكانة كبيرة في الاقتصاد الجزائري ويعود ذلك لأسباب عدة نذكر منها:

توفير الاحتياجات الغذائية.

توفير الموارد النقدية بالعملات الصعبة.

تحقيق النمو في القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي مثلا.

تقليص أو سد الفجوة الغذائية.

ترقية مجال الصناعات الغذائية.

المساهمة في عملية التشغيل والقضاء على البطالة[1]

ثالثا: مشاكل التمويل لقطاع الفلاحة.

1-القضية العقارية : وتنجر عنها عدة عقبات تقف أمام التمويل الفلاحي وذلك لأن هذه القضية لم يحسم فيها بعد، فكثير من الفلاحين لا يملكون عقود ملكية لأراضيهم، الأمر الذي يصعب معه تحديد حدود الأراضي العمومية وتمييزها عن الأراضي الخاصة مما لا يسمح بتحديد مساحة المستثمرات بدقة وبالتالي صعوبة تقدم العقود وحتى بالنسبة للعقود التي وزعت عند تطبيق طريقة الانتفاع الدائم فغن توزيعها أثار مشاكل عديدة وقد عمدت الدولة إلى تقديم عقود إلى المستثمرات الأولية أي حسب التكوين الدولي والنزاع أدت إلى تقسيم هذه المستثمرات إلى مستثمرات صغيرة جماعية أو فردية أي أن العقد الذي يجمع المستثمرات على الورقة فقط وأمام هذا المشكل فإن العقود المقدمة إلى البنك لا تحمل توقيع الموثق الأمر الذي أعطى الفرصة إلى بيع أراضيهم دون إعطاء أدنى اعتبار لالتزاماتهم اتجاه البنك. وبالتالي فإن البنك لا يستطيع تقييد عملية البيع أمام المحكمة لأنه لا يملك عقدا حقيقيا لملكية الأرض.

[1] محمد هاني، قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، ملتقى علمي وطني حول مساهمة البحث العلمي في تطوير القطاع الفلاحي بالجزائر، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2021/03/14، ص334-335.

2-عدم استقرار ملاك الأراضي:

هذه الوضعية تشكل عائقا أمام استرجاع أمواله حيث أننا نلاحظ تغيرا مستمرا لملاك الأراضي إما بسبب الإفلاس، أو غيرها من الأسباب الأخرى وبالتالي يصبح البنك نفسه غير قادر على الوفاء بالتزاماته، مشكل عدم تسديد القروض الممنوحة يعتبر هذا المشكل من أخطر المشاكل التي يتعرض لها البنك حيث أن الفلاحين المستفيدين من القرض لا يحترموا الآجال المحددة لتسديد القروض المستحقة بسبب المخاطر التي يتعرض لها النشاط الفلاحي بصفة عامة، إضافة إلى العيوب الهيكلية التي تعاني منها الفلاحة بصفة خاصة مما يجعل الفلاح غير قادر على تسديد ديونه ويبقى البنك يتخبط في مشكل عدم سداد الديون ويترتب عنها آثار سلبية البنك.

3-الوازع الديني: ويتمثل في الحرج الذي يجده الفلاح في تعامله مع القروض الربوية، حيث يلاقي هذا النظام نوعا من الاعتراض وعدم الاستجابة له.

4-مشاكل أخرى:

-**مشاكل التسويق:** هو عبارة عن انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها وهناك عدة مشاكل تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب فهذا يعرف بتدني في نوعية المنتجات الزراعية المعروضة في الأسواق. ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية ودراسة الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة.

-**مشاكل متعلقة بالصادرات:** تتصف الصادرات الزراعية الجزائرية بصفة العشوائية بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة إلى أخرى.

-مشاكل التسيير الإداري للزراعة: يتفق الجميع أن الزراعة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية وفنية معتبرة، ولكنها ليست مستقلة ومسخرة لتفعيل الأنشطة والتنمية المختلفة [1].

المطلب الثاني: إجراءات تمويل القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية، وفي ظل القوانين التي تنادي باستقلالية المؤسسات ووجوب اعتمادها على نفسها في مختلف جوانب تسييرها وبسبب القصور والضعف الذي بدا على التنظيم الفلاحي السابق من انخفاض في الإنتاج وسوء في التسيير وتراكم الديون التابعة للقطاع العام نتيجة التبذير والإهمال والتضخم في الجهاز الإداري، شرعت الدولة في إعادة هيكلة القطاع الفلاحي بما يتلاءم مع الوضع الجديد، فأصدرت القانون 87-19 المؤرخ في 1987/12/08 الذي تم بموجبه حل المزارع الاشتراكية وتوزيع لممتلكاتها على عمال القطاع الفلاحي في شكل مستثمرات فلاحية فردية وجماعية، كما قامت بإلغاء مرسوم الاستفادة بالأراضي الفلاحية بموجب قانون الثورة الزراعية بمرسوم رئاسي رقم 25-90 المؤرخ في 1990/11/18 يدعو إلى إعادة الأراضي المؤسسة لمالكيها.

ولقد أدى التحول الهيكلي الذي عرفته بنية القطاع البنكي الوطني خلال هذه الفترة إلى تحديث طرق وإجراءات التمويل بما يتماشى والظروف الجديدة.

أولا: أثر قانون النقد والقرض على نظام التمويل: يعتبر قانون النقد والقرض الصادر في 06 أفريل 1990 بمثابة الحد الفاصل بين أسلوبين من أساليب التسيير المختلفة اختلافا جذريا، ما يعطي للبنك مكانته الحقيقية ودوره الفعال داخل الاقتصاد الوطني، إذ يمكنه من التحكم في مؤشراته المالية والاقتصادية التي تعطيه حرية اختيار مصادر تمويله ومجالات نشاطه.

[1] نصيرة بلحجار وشريفي خديجة، تنمية القطاع الفلاحي وتدعيمه في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة مالية، جامعة آكلي محند، البويرة، الجزائر ، 2018/ 2019 ، ص40.

وحتى تشكل البنوك محور التنمية الاقتصادية كما هو منتظر منها، عليها أن تتكيف أولا مع المحيط الاقتصادي الجديد الذي صنعته الإصلاحات ثم عليها أن تضاعف من دورها في الوساطة المالية وأن تنشئ الظروف المواتية التي تسمح للوحدات الإنتاجية (الفلاحية العامة والخاصة)، الحصول على الائتمان اللازم لتمويل مشاريعها في الوقت المناسب والعمل على تبسيط إجراءات منح الائتمان، لاسيما وأن هذه المهمة أصبحت من مسؤولية الوحدات الإنتاجية والبنوك، هذه العملية ليست سهلة ما دامت البنوك تعاني من محدودية مواردها ومن صعوبة إعادة تمويلها، أما بنك الجزائر فبعد الإصلاحات الأخيرة صارت عمليات إعادة التمويل مقيدة بشروط صارمة يضعها بنك الجزائر كتحديد سقوف إعادة الخصم والتي ارتفعت من 10% إلى 75% من سنة 1990 إلى1994 [1].

ثانيا: تحديد طرق وإجراءات تمويل الجهاز البنكي للقطاع الفلاحي:

من أجل تطبيق قواعد اقتصاد السوق، تعرف إجراءات تمويل الجهاز البنكي للقطاع الفلاحي تحولات عميقة وجذرية، تجسدت من خلال صدور مختلف النصوص القانونية خاصة قانون النقد والقرض والقواعد الوقائية ابتداء من سنة 1991، ففي ظل إلغاء التمويل الأوتوماتيكي أصبح طلب القرض يعتمد على دراسة دقيقة وشاملة، هنا يجب الاعتماد على القروض في الاقتصاد السوق مثل نسب الملاءة السيولة، ضمانات التسديد، توزيع المخاطر وتغطية المخاطر، قيد من رفض التمويل الذي يمكن أن يفسر بعدم كفاءة البنك التجاري من جهة ومشاركته في إفلاس الوحدات الإنتاجية يصبح البنك التجاري مجبر على تسيير الخطر الناتج عن التمويل الهيكلي الذي عرفته بنية القطاع البنكي الوطني خلال هذه الفترة أدى إلى تحديث طرق وإجراءات التمويل سواء كانت مشاريع استغلال أو استثمار كما اشترط البنك تقديم ضمانات مقابل القروض الممنوحة حتى يتمكن من تجنب المخاطر المحتملة، أي أن البنك أدخل عنصر المخاطر في دراسته لملفات القروض إذ أن الدولة لم تعد تضمن العمليات

[1] نور الدين كروش، لجلط إبراهيم، التمويل الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية الزراعية، الملتقى العلمي الوطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، الجزائر، المدية، يوم 1 مارس، 2018، ص 08.

البنكية ضد المخاطر المحتملة، وبذلك فقد أصبحت ملفات القروض تضمن وثائق إثبات أكثر من ذي قبل والتي لم تكن يشترطها البنك من نظام التمويل السابق[1]

ثالثا: تطور معدلات الفائدة المطبقة على القطاع الفلاحي.

إن الإستراتيجية الجديدة المتبعة بعد إصدار قانون النقد والقرض كانت تهدف أساسا إلى تحرير أسعار الفائدة بصفة منتظمة، محاولة من السلطات النقدية تقليص أخطار المعدلات الموجهة والتأثير على سياسة التخصيص الأمثل للموارد، عن طريق التحكم في السيولة النقدية، تقليص أخطار المعدلات الموجهة والتأثير على سياسة التخصيص الأمثل للموارد عن طريق التحكم في السيولة النقدية لدى البنوك والتأطير الجيد للقرض من خلال عملية استبدال التسيير الإداري الموجه.

وقد أدى هذا إلى ارتفاع معدلات الفائدة ومنها المطبقة على القطاع الفلاحي إلا أن استمرار ميل هذه المعدلات نحو الارتقاء خلال السنوات الموالية قد جعل الدولة وخشبة التخلي عن الاستثمار في هذا القطاع نتيجة انخفاض هامش الربح فيه إضافة إلى المشاكل الهيكلية التي تعاني منها، تضع معدلات فائدة تفضيلية لجذب المستثمرين في هذا القطاع حيث معدل 8% بالنسبة للقروض الموسمية مقابل 20% بالنسبة للقروض متوسطة الأجل وقصيرة الأجل، وقد بقيت هذه المعدلات ثابتة منذ هذه المدة، تمت هذه المعدلات في البداية على كل الأنشطة الفلاحية ودون استثناء حتى سنة 1994 لتقطن الدولة لتخصيص المستثمرين في الفروع الإستراتيجية (مثل زراعة الحبوب وإنتاج الحليب بأسعار فائدة أكثر مرونة).

إن تحديد هذه المعدلات في ظل قانون النقد والقروض قد أدى بالدولة إلى تحمل الفارق بين معدلات الفائدة المحدد بالنسبة للبنوك لجميع أنواع القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى، وبين المعدل

[1] بن سمية دلال، سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد بنكي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010، ص10-11.

الموجه للاستثمار والاستغلال الفلاحي، وهي تدفع مبالغ طائلة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لتعـــويض هذا الفارق[1].

رابعا: إعادة جدولة القروض الفلاحية.

جاء قرار إعادة جدولة الديون الفلاحية وفق مرسوم وزاري صدر: 1994/07/17 بعمل رقم 115-94 حيث قررت الدولة تمديد أجل تسديد الديون الفلاحية المتأخر تسديدها بما فيها فوائد التأخير وذلك لمدة 12 سنة مضافا إليها سنتين كمهلة لتمكين أصحابها من تكوين أرباح يواجهون بها حقـــوق البنك، أما الفوائد والدفعات المستحقة حتى نهاية 1994 فتم تأخير سدادها إلى غايـــة ديســـمبر 1997 وضمت عملية إعادة الجدولة.

المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة تمويل القطاع الفلاحي.

أولا: شروط نجاح سياسة تمويل القطاع الفلاحي.

حتى تكون سياسة التمويل لقطاع الفلاحة ناجحة وفعالة يجب مراعاة الأسس التالية[2]:

1-لكي يكون القرض فعالية، يجب أن يهيئ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي إلى زيادة الإنتـــاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي، فزيادة الإنتاج إذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع إعداد الطرق ووسائل النقل المناسبة تؤدي إلى تحقيق الرخاء وهو هدف منح القروض، أما منح القروض دون تهيئة المناخ المناسب فإن القروض ستتحول من استثمار يهدف إلى الإنتاج إلى استثمار لا هدف له.

2-إن إمكانية الفلاح محدودة والمحاصيل متغيرة باستمرار لذا يجب أن يأخذ النظام الائتماني في عين الاعتبار تقديم قرض بسعر فائدة مناسب (منخفض نسبيا).

3-على المؤسسة المقرضة أن تضع خصلة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض، حتى يستطيع كـــل فلاح الاستفادة من هذه القروض في الوقت المناسب.

---

[1] بن سمية دلال، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2] أحمد محمد أبو الغاز، التمويل التعاوني، مكتبة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص15.

4-يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم اتجاه المؤسسات المقرضة ويتحقق ذلك عن طريق الاعتماد على أساليب إنتاج حديثة أو عن طريق التسويق المنظم للمنتجات كنتيجة للطبيعة الاحتمالية للإنتاج الفلاحي.

5-يجب على الفلاحين القيام بالتأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المتخصصة في هذا المجال.

6-يجب تحديد قيمة القرض على أساس قواعد منظمة يراعي فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين، وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة خاصة بالنسبة لصغار الفلاحين.

7-يجب استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها كما يجب ألا تتوقف وظيفة البنوك على منح القروض فقط، وإنما يجب عليها متابعة أنها استخدمت في الأغراض التي منحت من أجلها.

8-يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل وعلى أقساط تسهيلات للدفع[1].

9-يجب على البنوك التأكد من أن استخدام القرض الممنوح سوف يعطي إيرادا يكفي لتسديد ودفع الفوائد عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح.

[1] محمد سعيد الفتيح، مبادئ الاقتصاد الزراعي، منشورات جامعة حلب، سوريا، 2006، ص288.

المبحث الثاني: مدخل إلى القروض البنكية.

إن من أهم الوظائف المالية التي تقوم بها البنوك في منح القرض أو الائتمان للأفراد والمشروعات.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع سنقوم بالتطرق إلى مفهوم القروض وخصائص ووظائف وأنواع وشروط ومراحل منح القرض.

المطلب الأول: ماهية القروض البنكية.

أولا: تعريف القروض البنكية[1]:

لغة: هو القطع: يقال: قرضه يقترضه قرضا أي قطعه وكلمة قرض (CREDIT) أصلها الكلمة اللاتينية (CREDERI) والتي تعني وضع الثقة، ومن ثم فإن منح القروض يعني منح الثقة faire crédit c'est faire confiance.

اصطلاحا: هو تسليف المال لتسييره في الإنتاج والاستهلاك أو مواجهة عجز مالي يستحق السداد بعد فترة حسب نوع القروض وبمعدل فائدة متفق عليه مسبقا، كما أن للقروض ثلاث عوامل أساسية هي الوقت، الثقة، والوعد بالوفاء بالدين.

مصرفيا: تعني كلمة قرض ثلاثة معاني: الائتمان، التسليف، والاعتماد.

محاسبيا: يعني في المحاسبة الجانب الدائن في البنك ويمكن أيضا للقروض أن يعبر عن الثقة التي يضعها البنك في العميل وفي قدرته على الوفاء بدينه في الآجال المحددة.

هو اتفاق بين مجموعة من الاشخاص بحيث يتنازل فيه الطرف الاول عن ملكية شئ ما او مبلغ من المال إلى الطرف الثاني ويتم تحديد فترة السداد.

ثانيا: خصائص القروض البنكية:

من الخصائص التي يتميز بها القرض:

كونه يقوم أساسا على الاختيار، وعلى الالتزام مثل الضريبة تعتبر كمساهمة إجبارية في عملية الاستثمار.

[1] بن سمية دلال، مرجع سبق ذكره، ص15.

يختلف القرض عن الاعتماد كون هذا الأخير يعتبر عقد بمقتضاه يضع البنك تحت تصرف العميل مبلغا معينا يسحب منه متى يشاء مرة واحدة أو مرات متعددة. القرض يؤثر فقط في درجة السيولة للوحدات الاقتصادية ولا أثر له على صافي مجموع الأصول فهو من بين العمليات المتعلقة برأس المال[1].

ثالثا: وظائف القروض البنكية.

تتمثل وظائف القروض فيما يلي[2]:

1-الاستخدام الأمثل لرؤوس الأموال: بفضل القروض تقوم البنوك بتحويل الأموال المعطلة إلى استثمارات لخدمة المواطنين الذين لديهم القدرة على الاستثمارات وهذا من أجل تحقيق منفعة للجميع.

2-تنشيط الإنتاج: إن اللجوء إلى القروض يساعد المؤسسات الاقتصادية خاصة الصناعية منها في الحرية والتوسع في النشاط مما يؤدي للوفرة في الإنتاج بتكلفة أقل.

3-استثمارات المدخرات: يعتبر الادخار الممول أو المنبع الرئيسي الذي تعتمد عليه البنوك في تقديم القروض وبعث نشاطها فكلما كان استعمال القروض بوفرة من قبل البنوك المسلمة في الانتعاش الاقتصادي كلما كان إقبال المدخرين أكبر واستغلال أمثل للكتلة النقدية الموجودة في السوق النقدية.

4-مقابلة مشاكل خاصة: إن الوظائف السابقة دورية دائمة للإدارة المالية ولكن قد تحصل مشاكل مالية ذات طبيعة خاصة لم تتعود المؤسسة على حدوثه، وهذا يتم عند الجمع بين مشروعين أو عدة مشاريع في مشروع واحد ويتخذ إحدى الصورتين الآتيتين.

5-الاندماج: هو تكتل ينتج عن اندماج عدد من المؤسسات تفقد فيه استقلاليتها المالية، وشخصيتها القانونية.

6-الانضمام: يحدث الانضمام عندما تفقد المؤسسة شخصيتها ووجودها فتقوم بضم جميع أصولها أو جزء منها لمؤسسة أخرى وعليه تحتوي المؤسسة الجديدة المؤسسة القديمة.

---

[1] حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2009، ص68-69.

[2] المرجع نفسه، ص70-71.

المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية

يمكن تصنيف القروض البنكية في مجموعات وذلك من زوايا مختلفة على النحو التالي: [1].

أولا: من حيث آجال الاستحقاق: تصنف القروض إلى:

قروض قصيرة الأجل تستحق السداد خلال فترة لا تتجاوز عام.

قروض متوسطة الأجل تستحق الدفع خلال فترة لا تتجاوز سبع سنوات.

قروض طويلة الأجل تمتد آجال استحقاها لفترة تزيد عن سبع سنوات.

ثانيا: من حيث الضمانات تصنف القروض البنكية إلى:

أ-**القروض بدون ضمانات عينية:** وهي قروض يمنحها البنك لعميله بضمانات شخصية إذ يعتمد البنك أساسا على متانة المركز المالي للعميل وسمعته كضمان لسداد القروض.

ب-القروض بضمانات عينية وتشمل:

-**القروض بضمان بضائع:** وهي قروض يمنحها البنك لعملية بضمان بضائع الأخير طرف البنك، ويشترط في هذه الحالة أن تكون البضائع قابلة للتخزين والتأمين عليها، وأن تكون معرضة للتلف أو النقصان الشديد أثناء فترة القرض وأن تكون سهلة للجرد ويمكن بيعها في أي وقت، ألا تكون أسعارها عرضة لذبذبات شديدة وأن تكون من وحدات متجانسة يسهل عدها أو كيلها أو وزنها.

القروض بضمان أوراق مالية: وهي قروض تمنح بضمان أوراق مالية يودعها عميل البنك ويشترط في هذه الحالة أن تكون الأوراق المالية جيدة وسهلة التداول، ولا تقل قيمتها السوقية عن قيمتها الاسمية وحبذا لو كانت مضمونة من الحوكمة.

القروض بضمانات أوراق تجارية: وفيها يفتح البنك اعتمادا للعميل مقابل أن يقدم هذا الأخير كمبيالات مسحوبة لأمره من أشخاص آخرين معروفين للبنك، ويتمتعون بسمعة حسنة وتكون هذه الكمبيالات عادة مظهر للبنك.

---

[1] أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعة، 2002-2003، بدون بلد نشر، ص160-163.

القروض بضمانات أخرى متنوعة ومن أبرز أمثلتها:

-الاعتمادات التي تفتح للمقاولين كنسبة مئوية من قيمة العمليات المستندة إليهم.

-السلف التي تمنح للعاملين بالحكومة بضمان مرتباتهم.

-الاعتمادات التي تفتح للمقاولين كنسبة مئوية من قيمة العمليات المستندة إليهم.

-القروض بضمان رهن عقاري.

ثالثا: من حيث أسلوب الاستخدام.

قد يستخدم القرض مرة واحدة، وقد يُمنح في شكل اعتماد في حساب جاري يسمح للمقترض بأن يسحب ويسدد في أي وقت دفعات من القرض بشرط عدم تجاوز المديونية للحد المصرح به للقرض.

رابعا: من حيث أسلوب السداد.

قد يتم رد قيمة القرض دفعة واحدة في تاريخ محدد أو على دفعات شهرية أو ربع سنوية أو رد نصف سنوية أو سنوية متساوية أو غير متساوية القيمة.

خامسا: من حيث نوع العملة.

تصنف القروض إلى القروض بالعملة المحلية، وأخرى بالعملات الأجنبية، كما يمكن تصنيف القروض بالعملات الأجنبية أيضا بحسب العملات المقدم بها هذه القروض.

سادسا: من حيث الأطراف المقرضة.

تصنف القروض إلى قروض يقدمها بنك واحد وقروض مشتركة، أو مجمعة يساهم في تقديمها عدد من البنوك والمؤسسات المالية.

سابعا: من حيث القطاعات المقترضة.

تصنف القروض إلى قروض لقطاعات التجارة وقروض لقطاعات الصناعة، وقروض لقطاعات الزراعة، وقروض لقطاع الخدمات، مع إمكانية وجود تقييمها فرعية متعددة داخل كل قطاع إذا تطلب الأمر ذلك.

ثامنا: من حيث القرض من منح الائتمان. تصنف القروض إلى:

أ-**قروض تجارية:** وتمنح للأفراد والمنشآت العاملة في مجالات التجارة، الزراعة، الصناعة والخدمات بهدف توفير رأس المال العامل لأغراض التشغيل.

ب-**قروض استهلاكية:** وهي التي تستخدم للحصول على سلع الاستهلاك الشخصي أو لمواجهة مصروفات طارئة أو استثنائية كالمرض، الوفاة، والزواج...إلخ.

المطلب الثالث: مراحل وشروط منح القرض.

أولا: مراحل منح القرض.

يمر منح القرض بعدة مراحل متعددة يمكن إيجازها في الخطوات الرئيسية [1].

1-الفحص الأولي بطلب القرض: يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى الصلاحية المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك، وخاصة من حيث غرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد، ويساعد في عملية الفحص المبدئي للطلب والانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك، والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام، وكذلك النتائج التي تسفر عنها زيادة المنشأة وخاصة من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها.

2-التحليل الائتماني للقرض: ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية من حيث شخصيته وسمعته وقدراته على سداد القرض بناءا على المعاملات السابقة بالبنك، ومدى ملائمة رأس المال من خلال التحليل المالي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

3-التفاوض مع المقترض: بعد التحليل المتكامل لعناصر الائتمان المحيطة بالقرض المطلوب بناءا على المعلومات التي تم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل، يمكن تحديد مقدار القرض، والغرض الذي تستخدم فيه وكيفية صرفه وطريقة سداده، ومصادر السداد، والضمانات

[1] محمد صالح الحنفاوي، السيد عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1998، ص272.

المطلوبة وسعر الفائدة والمعلومات المختلفة ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منهما[1].

4-مرحلة اتخاذ القرار بشأن القرض: عندما ينتهي البنك من الدراسة الشاملة لطلب القرض يكون البنك في وضعية واضحة إما قبول أو رفض أو الحصول على معلومات إضافية، وفي الحالة الأخيرة ينبغي مقارنة تكلفة الحصول على معلومات إضافية، مع مقدار التخفيف المحتمل في الخسائر نتيجة لتوافر تلك المعلومات، وإذا ما أشارت التوقعات إلى أن تجميع معلومات إضافية يعتبر قرار غير اقتصادي، فإنه ينبغي الاعتماد على الخبرة لوضع طلب العميل ضمن الطلبات المقترح قبولها أو ضمن الطلبات المقترح رفضها.

وفي الكثير من الحالات لا يعتبر القرار الذي اقترحه الموظف المختص نهائيا حتى يعرض على مدير إدارة الإقراض، بل وربما يحتاج إقراره إلى الرجوع إلى اللجنة التنفيذية للقروض، والهدف من مراجعة قرارات الإقراض قبل اعتمادها هو التأكد من أن العائد الذي سيحصل عليه البنك يتعادل مع المخاطر التي قد يتعرض لها، وفي حالة رفض أحد طلبات الإقراض ينبغي أن يقدم للعميل مبررا مقنعا لقرار الرفض.

بعد ذلك تقوم إدارة الإقراض بإعداد عقد مقترح استعدادا للدخول في المفاوضات مع العميل، وقد تفسر تلك المفاوضات عن استبعاد عدد آخر من الطلبات، أما باقي الطلبات فيتخذ شأنها القرار النهائي.

5-مرحلة السداد: تعتبر مرحلة تحصيل القرض آخر مرحلة من مراحل القرض، وهي التي يقوم فيها العميل بسداد القرض مضافا إليه الفوائد، وذلك وفق طريقة السداد المتفق عليها في مرحلة التفاوض فيجب على المقرض أن يحترم السداد سواء كانت سداسية، سنوية، أقساط ثابتة أو أقساط غير متساوية وفي بعض الحالات تطرأ ظروف مفاجئة فيما لا يسمح للعميل الوفاء بديونه ففي هذه الحالة يتخذ البنك إجراءات أولية مع العميل للوفاء بديونه، أما إذا كان الشخص يتمثل في إحدى القطاعات العامة فتنوب الخزينة العامة بالتكفل بالوفاء بالقرض وهنا تظهر أهمية الضمانات سواء كانت شخصية أو حقيقية فإذا كانت عملية الإقراض هامة فإن تحصيل القرض أهم، كما يقول أحد خبراء الإقراض، يجب ألا يسجل أي قرض في الدفاتر (دفاتر البنك) دون فهم كيفية تحصيله[2].

---

[1] منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي، الطبعة الثالثة، مصر، 1996، ص242.

[2] سيد الهواري، إدارة البنوك (دراسة في الأساسيات)، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1978، ص140.

الشكل رقم 04: مراحل منح القرض

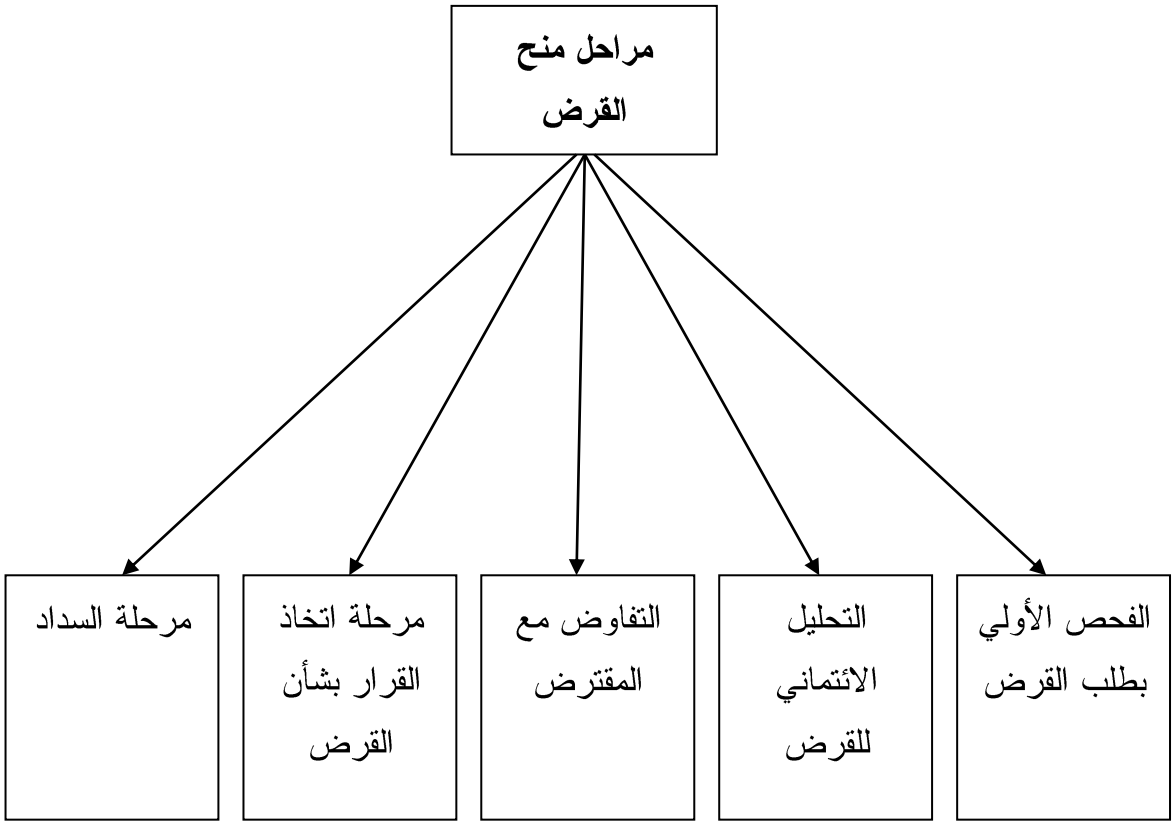

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على ما سبق

ثانيا: شروط منح الإقراض

ينبغي أن تنص سياسات الإقراض على حد أقصى لقيمة القرض الذي يمكن أن يقدمه البنك، وعلى ما إذا كان من الممكن اتباع سياسة المشاركة في القروض خاصة في الحالات التي تفوق فيها قيمة القروض الحد الأقصى المنصوص عليه، والذي عادة ما يتمثل في نسبة مئوية معينة من رأسمال البنك بما في ذلك الاحتياطي المتجمع، كذلك ينبغي أن تنص السياسة على حد أقصى لتاريخ استحقاق القروض التي يقدمها البنك، وما إذا كان من الممكن اتباع إستراتيجية تقويم معدل الفائدة أو الالتزام بمعدل فائدة ثابت طوال فترة القرض.

وعادة ما تنص السياسة كذلك على الظروف التي ينبغي فيها مطالبة العميل بتقديم رهونات لضمان القرض وأنواع الأصول التي يمكن قبولها، ونسبة القرض إلى قيمة الأصل المرهون والتي تتفاوت بتفاوت طبيعة الأصل ومدى تعرض قيمته السوقية للتقلب والإجراءات التي ينبغي اتخاذها إذا ما انخفضت القيمة السوقية للأصل المرهون.

كما يتوقع أن تنص سياسة الإقراض على بدائل أخرى لضمان مستحقات البنك ومن الأمثلة على تلك البدائل تقديم طرف ثالث كضمان للعميل والنص في عقد الإقراض على حق البنك في استرداد قيمة القرض فور إخلال العميل بأي من شروط التعاقد[1].

المبحث الثالث: القروض الفلاحية.

تعتبر القروض من أهم وسائل الدعم للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين لتمويل مشاريعهم وهناك قروض مخصصة لتمويل الفلاحة باعتبارها أداة اقتصادية قادرة على تعديل وتنمية القطاع الفلاحي، وسنحاول في هذا المبحث التعرف عليها من خلال تناول النقاط التالية:

المطلب الأول: مفهوم القروض الفلاحية وأهميتها.

سنحاول في هذا المطلب تعريف القروض الفلاحية وتباين أهميتها.

أولا: مفهوم القروض الفلاحية.

القروض الفلاحية هي عبارة عن أسلوب محكم بحيث يعود بمردودية مميزة للنشاط ويضمن استمراريته وذلك برفع من القدرة الإنتاجية، بالإضافة إلى ذلك تعد هذه القروض عنصرا فعالا وأساسي لمتابعة خطوات الإنجاز والمراقبة حيث يمكن بالمقابل أن يكون عنصر معين ومعطل ولذلك يجب أن يكون القرض ملما بكل المشاكل المطروحة في القطاع الفلاحي وهذا لضمان مردودية أفضل[2].

وعرفت كذلك على أنها "هو القيام بمنح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم، وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة[3].

---

[1] حسين بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص75-76.

[2] لحجار نصيرة وشريفي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص45.

[3] بونوة شعيب، بودال علي، إشكالية التمويل لإنعاش هذا القطاع الفلاحي، الملتقى الدولي حول التنمية الفلاحية كبديل للموارد، جامعة بسكرة، بدون سنة النشر، ص135.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف القروض الفلاحية على أنها قروض قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل وقليل منها يختص للآجال الطويلة، والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي والزراعي الجاري والأجهزة والأبنية.

ثانيا: أهمية القروض الفلاحية[1].

إن للقروض الفلاحية أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسي لها، وهو في الغالب قرضا متوسطا أو قصير الأجل وقليل منه يخصص للأجل الطويل، ويؤدي القرض الفلاحي إلى:

زيادة الإنتاج الفلاحي والنهوض بالتنمية الفلاحية.

في حالة حسن استخدامه يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الفلاحين في تركيب الدخل الوطني والتقليل من درجة التعبئة الغذائية والتخفيف من آثارها السلبية على نشاطها الاقتصادي.

المطلب الثاني: أنواع القروض الفلاحية

في هذا المطلب سنتطرق إلى أهم أنواع القروض الفلاحية فيما يلي ونقدمها حسب القطاعات المستفيدة منها. [2].

أولا: قرض فلاحي موسمي: مدعم من طرف الخزينة يمنح للمستغلين والمؤسسات الفلاحية الخاصة أو العامة لتمويل أعباء الاستغلال فيما يتعلق بالإنتاج النباتي والحيواني، ويحدد مبلغ ما بين 10 و700 مليون دينار جزائري ومدته تسعة أشهر.

قرض موسمي صناعي وتجاري: يمنح للمؤسسات الخاصة لتمويل فترة إنتاجية فصلية، مثل: إنتاج الطماطم، مدتها محصورة ما بين ثلاثة وتسعة أشهر، ويتعامل بنك البدر النوع كثيرا.

---

[1] محمد العزيز عجمية ومصطفى رشيدي فتيحة، التنبؤ والبنوك والعلاقات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 1987، ص144.

[2] حسين بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص157 وص159.

ثانيا: تسبيقات على الفواتير: تقدم للمؤسسات الخاصة مقابل تقديم فواتير ممضاة من طـــرف الإدارة والمؤسسات العمومية وموطنة لدى بنك BADR وتتراوح مدتها ما بين شهر إلى ثلاثة أشهر.

ثالثا: تسبيقات على ديون محصل عليه: نفس الشيء بالنسبة للتسبيقات على الفـــواتير BADR فهـــي تمنحه للمؤسسات الخاصة لإتمام التسديدات التي تتجاوز قدرتها المالية، وتكون مدة القرض مـــا بـــين ثلاثة واثني عشر شهرا بمبلغ يتراوح ما بين 10 و700 مليون دينار جزائري مدته تسعة أشهر.

رابعا: قروض خاصة بالتربية والتجهيز: هي قروض متوسطة المدى، مصدرها الصـــندوق العـــالمي للتنمية الفلاحية، يمنح للمستغلين الفلاحين الخواص، وهو مخصص لتمويل شراء التجهيزات الفلاحيـــة والسلالات المخصصة للتربية الحيوانية والنباتية، يحدد مبلغه ما بين 10 و220 مليون دينار جزائري مدته ما بين 12 شهرا و7 سنوات.

خامسا: قرض البناء: هي قروض طويلة الأجل تمنح للمستغلين الفلاحين الخواص مبلغه ما بـــين 10 و220 مليون دج، مدته من 8 أشهر إلى 12 سنة.

سادسا: قرض البناء الريفي: مصدره الخزينة مبلغه ما بين 10 و700 مليون دج.

سابعا: قرض استصلاح الأراضي: مصدره الخزينة أيضا، ويمنح للمستغلين الخواص ويتراوح مقداره ما بين 10 و700 مليون دج.

المطلب الثالث: ضمانات ومخاطر القروض الفلاحية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى ضمانات القروض الفلاحية ومخاطرها.

أولا: ضمانات القروض الفلاحية.

تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك باختلاف مبلغ القـــرض والقـــرض منـــه وآجلـــه، فالضمان المقدم في حالة الائتمان القصير أو متوسط الأجل يمكن أن يكون في شكل ضمانات شخصية: كالكفالة مثلا، أو شكل رهن للآلات والمعدات والمواشي والمحاصيل الناتجة عن استخدام القـــروض، أما في حالة الائتمان طويل الأجل تطالب البنوك بضمانات أقوى زيادة في الأمان لذلك تطالب عـــادة برهن الأصول الثابتة كالأراضي، البناءات والسكنات الريفية بالإضافة إلى الضمانات المذكورة يبقـــى

الائتمان بحاجة إلى سند قوي من طرف مؤسسات كبرى أو شركات تأمين وهذه الضمانات عبارة عن ضمانات مكملة وأهمها التأمين على الحياة والتأمين على الأخطار (الحرائق، المباني، العتاد)[1].

ثانيا: مخاطر القروض الفلاحية.

من أبرز مخاطر القروض الفلاحية نذكر ما يلي:

1-طول الفترة الإنتاجية في الفلاحة فطول هذه الفترة ليست في صالح المؤسسة المقترضة فهي تستلزم بقاء القرض عنده لفترة طويلة في حين تكون هذه الأخيرة تسعى إلى تحقيق الدوران السريع للمال ليعود بكثرة فائدة ممكنة.

2-عدم قدرة المزارع على التحكم في الإنتاج حيث ارتباط كمية الإنتاج بما تنتجه الأرض من جهة والظروف الطبيعية الملائمة من جهة أخرى، وهذا ما يجعل المزارع لا يستطيع السيطرة على الإنتاج وكذا السيطرة على الأسعار فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في الأسواق بالسعر الجاري، وقد يزداد العرض فينخفض السعر ولا يمكن للمزارع الاحتفاظ بمحصوله لأنها عادة محاصيل سريعة التلف وكيف يستطيع المزارع تسديد التزاماته إذا انخفضت الأسعار بانخفاض كبيرا.

3-قوانين الائتمان التي يخضع لها التمويل التجاري والصناعي ونجد معظم المؤسسات التجارية والصناعية تفي بما عليها من قروض في الوقت المحدد خوفا من العقوبات القاسية التي يمكن تطبيقها كالإشهار والإفلاس أو توقفها عن العمل لهذا نجد إحدى المؤسسات حريصة على الوفاء بما عليها من قروض في الوقت المجدد، في حين أن التمويل الفلاحي لا تحكمه مثل هذه القوانين ولا يمكن حمايته كصغيرة من التمويلات وذلك لطبيعة العمليات الفلاحية حيث أن المزارع لا يستطيع السيطرة على الإنتاج في كل الأوقات.

4-صعوبة فرض الرقابة على المزارع من طرف مؤسسات التمويل الفلاحي، فمن الصعب فرض الرقابة على التمويل وكيفية استخدام الفرض في الأغراض الإنتاجية أو غير الإنتاجية في نفس الوقت

[1] معوش إيمان، بورحلة نسيبة، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015، ص70.

لا يمكن التزام المزارع أو الفلاح بطريقة معينة في كيفية استخدام القرض لأنه في الكثير من الحالات يستعمل هذا القرض[1].

المبحث الرابع: مساهمة البنوك في تمويل القطاع الفلاحي.

يعتبر التمويل حاجة ضرورية لإنجاز المشاريع الإنتاجية في وقتها لأن التمويل الذاتي للمؤسسات لا يكفيها لإنجازها فتتوجه إلى طلب التمويل من جهات خارجية فالقطاع الفلاحي هو الآخر يحتاج لمثل هذا التمويل كغيره من القطاعات للنهوض بهذا القطاع وازدهاره.

المطلب الأول: تعريف التمويل الفلاحي وأهميته.

في هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف التمويل الفلاحي وأهميته.

أولا: تعريف التمويل الفلاحي.

هناك عدة تعاريف للتمويل الفلاحي نذكر أهمها فيما يلي:

التمويل الفلاحي هو كيفية الحصول على رأس مال واستخدامه في القطاع الفلاحي فهو يبحث عن الطرق والوسائل المستخدمة في تجميع رأس المال الذي يحتاجه القطاع الفلاحي وفي الاستعمالات المثلى لرأس المال في الإنتاج الفلاحي، وعبارة رأس المال هنا تستخدم للدلالة على القيمة النقدية لما تحويه الفلاحة أو القطاع الفلاحي من أرض ومباني وآلات وحيوانات ويهتم التمويل الفلاحي بدراسة المؤسسة المالية التي بواسطتها يمكن جعل رأس المال والعمل وحتى الأرض متيسرة للفلاحة[2].

إن التمويل الفلاحي هو عبارة عن قروض فلاحية هي في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي والزراعي والأجهزة والأبنية[3].

---

[1] معوش إيمان، بورحلة نسيبة، المرجع سابق، ص71

[2] جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، دار النشر والتوزيع، ط1ـ عمان، الأردن، 2010، ص62.

[3] محمد الأمين موادفي وفارس بن يطو، دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي من أجل تحقيق الأمن الغذائي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020-2021، ص20.

التمويل الفلاحي هو: "التوفير اللازم للاستثمار في القطاع الزراعي بغض النظر عن مصدره إذا كان من خلال الإقراض الزراعي أو التمويل الذاتي أو المساعدات أو إصدار السندات.

ثانيا: أهمية التمويل الفلاحي[1]

يكتسي التمويل الفلاحي أهمية بالغة نبرزها فيما يلي:

يحافظ على حجم كافي من المخرجات.

زيادة كفاءة العمل الفلاحي الزراعي، من خلال ضمان الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وهذا بتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك.

مساعدة الفلاحين والمزارعين على التكيف مع الظروف المتغيرة (تغير وسائل الإنتاج، إجراء تعديلات وتغيرات هيكلية).

مساعدة الفلاحين والمزارعين على مواجهة التقلبات.

المطلب الثاني: تصنيف التمويل الفلاحي ومصادره.

في هذا المطلب سنتطرق إلى تصنيف التمويل الفلاحي وكذلك سنلقي الضوء على أهم مصادره.

أولا: تصنيف التمويل الفلاحي.

يصنف التمويل الفلاحي حسب المعايير التالية:

1-التصنيف بحسب استعمالاتها الرئيسية:

-**القروض العقارية:** والغرض منها شراء مزرعة أو أراضي إضافة للمزرعة أو شراء مباني والإنفاق على المشروعات الري والصرف واستصلاح الأراضي والإنفاق على البستنة وأية تحسينات أخرى في المزرعة، وتكون هذه القروض طويلة الأجل.

-**القروض الإنتاجية:** وهي التي تستخدم لغرض شراء مستلزمات الإنتاج الفلاحي.

[1] نور الدين كروش، لجلط إبراهيم، مرجع سابق، ص08-09.

-**قروض التنظيمات التعاونية الفلاحية:** وهي التي تستخدم لمجابهة مصاريف التشغيل والإنفاق على الجمعية التعاونية وعلى المخزن السلعي وعلى الأبنية والمعدات وشراء العقارات اللازمة للجمعية التعاونية.

-**القروض الاستهلاكية:** تستعمل على السلع والخدمات التي لا تتصل اتصالا مباشرا بالإنتاج الفلاحي وإنما تتبع رغبة المقترض بشكل مباشر.

2-التصنيف حسب آجال القروض: ثلاث أنواع وهي:

-**القروض قصيرة الأجل:** وهي القروض التي تمنح للفلاحين لسد احتياجاتهم الفلاحية الموسمية كالبذور والأسمدة وغيرها ودفع أجور العمال والحراثة والحصاد والري وما إلى ذلك من نفقات إنتاجية ويتراوح أجل هذه القروض من سنة إلى سنتين.

-**القروض المتوسطة الأجل:** وهي التي تمنح للفلاحين لتمويل مشروعات تعطي إنتاجها خلال فترة زمنية متوسطة ويتراوح أجلها في الغالب من سنة إلى خمسة سنوات.

-**القروض الطويلة الأجل:** تصرف هذه القروض لتنفيذ المشاريع التي تقتضي طبيعة الاستثمار فيها لاسترداد ما أنفق عليها خلال فترة طويلة الأجل كشراء الأراضي والمباني...إلخ، ومدتها تصل إلى عشرين سنة في بعض البلدان.

3-التصنيف بحسب الأغراض أو الأهداف: حسب هذا التصنيف يوجد للقروض عدة أصناف وهي:

قروض الفلاحات المروية، قروض الفلاحات المطرية، قروض الثروة الحيوانية، قروض المكينة الفلاحية، قروض التصنيع الفلاحي، قروض الإسكان الريفي، قروض التسويق الفلاحي.

4-التصنيف حسب الجهات المستفيدة: يضم هذا النوع من التصنيف عدد من الأنواع وهي كالتالي:

قروض الأفراد، قروض التعاونيات، قروض الشركات، قروض القطاع العام.

5-التصنيف تبعا لنوع المحصول الفلاحي: يشمل العديد من الأصناف:

البستنة، المحاصيل الحقلية، الثروة "الماشية بأنواعها"، الثروة السمكية، محاصيل الخضر الصيفية والشتوية.

6-التصنيفات حسب الضمانات:

-**قروض غير مضمونة:** وتكون غير مضمونة بضمان مادي ملموس ولكنها تكون مضمونة بكفالة شخصية فقط وخاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل.

-**قروض مضمونة بأموال منقولة:** وهذه خاصة بالقروض التي تكون برهن الأموال المنقولة. مثل: المحاصيل والجرارات والحيوانات أو الذهب أو بعض الأجهزة الإلكترونية...إلخ.

-**قروض مضمونة بأموال غير منقولة:** وهي تشمل القروض المضمونة بأصول ثابتة مثلا: الأراضي، والعقارات[1].

7-التصنيف حسب الإنتاجية المتوقعة للقرض:

-**القروض الإيجابية:** وهي تلك القروض التي تمكن المقترض من الحصول على فائض صافي يمكنه من إبقاء مبلغ الفائدة المترتبة عليه مع تحقيق فائض اقتصادي.

-**القروض المحايدة:** تتضمن شكلين الأول الاستثمارات الجديدة والثاني قروض التجديد ويترتب على استخدام هذه القروض زيادة في الدخل تكفي لتسديد أصل المبلغ مع فائدة دون تحقيق أي فائض.

-**القروض السلبية:** وهي تلك القروض التي لا يترتب على استخدامها زيادة في الدخل بالقدر الكافي الذي يغطي أصل الدين والفائدة المترتبة عليه لذلك فإنها تسمى بالقروض غير المنتجة أو تحت الحدية.

8-تصنيف القروض تبعا لمصدر القرض أو لنوع المقرضين:

لهذا النوع عدة أنواع وهي:

قروض الأقارب أو المعارف.

قروض المستثمرين الأفراد.

قروض المصارف التجارية.

قروض شركات الإقراض الخاصة بالمواشي.

قروض مصارف الجمعيات التعاونية.

---

[1] رشا محمد سعيد، مرجع سابق، ص15.

قروض الوسطاء والتجار.

قروض شركة التأمين[1].

ثانيا: مصادر التمويل الفلاحي.

يلجأ الفلاحون في كثير من الأحيان إلى الاقتراض وذلك لضعف الإيرادات في القطاع الفلاحي وبطئها الراجع إلى طول الدورة الإنتاجية في هذا القطاع، وإن وجدت مثل هذه الأموال عند كبار الفلاحين فإنها قليلة إن لم نقل معدومة عند صغار الفلاحين ومتوسطية وكما أن تطور وسائل الإنتاج الفلاحي من استخدام للآلات المختلفة والأسمدة والمبيدات هي من أهم العوامل التي تلزم الفلاح الحصول على أموال خاصة للقيام بالعملية الإنتاجية، كما أن للاحتياجات الخاصة التي تؤدي إلى اللجوء إلى الاقتراض التي تتعدد مصادرها وتختلف من بلد إلى آخر ومن نظام إلى آخر إلا أنها على العموم تتم في الأشكال التالية[2].

1-الأفراد:

في القديم كانت هناك على مستوى كل قرية تقريبا، فئة من الأفراد مخصصة في عملية إقراض الفلاحين بالأموال اللازمة لهم، بهدف الحصول على فائدة معينة يحاول المقرض أن يجعلها أكبر مما يمكن حسب الاتفاق لأن المقرض ينتهز فرصة احتياج الفلاح لهذه الأموال، فيفرض عليه شروطه كما أن المقرض لا يتطلب ضمانات بل يعتمد على معرفته الشخصية للفلاح المحتاج ومدى استعداده للوفاء بالتزاماته وكذلك قدرته على القيام بالعملية الإنتاجية.

وفي موسم جني المحصول وتسويقه نجد المقرض يتابع الفلاح في مثل هذه العمليات بهدف الحصول على المبالغ المالية المتفق عليها، ولا يترك لهم فرصة الإفلات من السداد مهما كانت ظروف الفلاح المدين.

---

[1] رشا محمد سعيد أمين، تمويل القطاع الزراعي في الأردن، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية للدراسة العليا، جامعة الأردن، 1999، ص14-18.

[2] علي أسعد، محاضرات في التمويل الزراعي، تخصص الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة حماه، 2017-2018، ص4-5.

كانت هذه الطريقة السائدة في عملية تمويل الفلاحين، كونهم ليس لديهم مصدر آخر يستطيعون اللجوء إليه على مثل هذه الأموال ومازالت هذه الطريقة سائدة حتى الآن في بعض الدول المختلفة وفي كثير من القرى وعند بعض الفلاحين نتيجة لعدم ثقتهم في مصادر التمويل الحديثة.

2-قيام الملاك بإقراض مستأجريهم:

هناك فئة كثيرة من ملاك الأراضي لا يقومون بخدمة الأرض بأنفسهم وإنما يقومون بتأجيرها إلى فلاحين أو عمال مختصين بالعمل في الميدان الفلاحي لأن هذه الفئة من الملاك غالبا ما يقومـــون في المدن بالعمل في نشاطات أخرى غير الفلاحية.

إن المالك عندما يقرض مستأجره، فإنه يهدف وراء ذلك إلى رعاية مصالحه الخاصة لأنه كي يحصل على إيجار أرضه في موسم الحصاد أو حتى المحصول فإنه يرى أن من مصلحته أن يعـــاون المستأجر وذلك بتقديم احتياجاته من القروض عينا ونقدا حتى يستطيع خدمة الأرض والحصول علـــى محصول وفير يمكنه من سداد الإيجار المستحق ثم يرد ما سحبه من قروض.

3-التجار:

يقوم التجار بإقراض الفلاحين عند اللجوء إليهم، بشرط أن عملية استرجاع القرض تكون عن طريق بيع المنتوج إلى هذه الفئة من التجار بشروط معينة، وحتى فائدة القرض تسدد عن طريق بيـــع المنتوج للتاجر المقرض.

ولا شك أن هذه العملية متعبة للفلاح، لأنه يقوم بدفع فوائد القرض وفي نفس الوقت يجبر على بيع المحصول إلى التجار، خاصة إذا راعينا الظروف التي يتم فيها العقد، حيث أن التاجر يحقق أكبر ربح ممكن والمتمثل في العائد الناتج عن القرض من جهة، وفارق الأسعار الخاص بالمحاصيل مـــن جهة أخرى، وبالتالي يبقى الفلاح يتخبط في التعبئة المالية.

4-البنوك التجارية:

تتردد البنوك التجارية في منح القروض إلى الفلاحين وذلك لعدة أسباب أهمها:

دورة الإنتاج الزراعي أطول من دورة الإنتاج الصناعي.

الإنتاج الزراعي يتعرض إلى عدة أخطار لا يستطيع الفلاح التحكم فيها وبالتالي الأخطار الخاصة بالإنتاج الفلاحي هي أكبر منها في القطاعات الأخرى. (الجفاف، الفيضانات).

إن الإقراض في القطاع الفلاحي يدر على البنوك التجارية عوائد أقل مما يدره الاستثمار في القطاعات الأخرى، مما يؤدي بهذه البنوك إلى التعامل مع القطاعات الأخرى والقليل في الميدان الفلاحي.

البنوك التجارية في الأساس هي مؤسسات محترفة ودورها الأساسي هو البحث عن الربح.

لهذا كان على الدول المتقدمة بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، أن أنشئ مؤسسات أو بنـــوك مختصة في الإقراض الفلاحي.

5-التمويل عن طريق التعاونيات:

يعتبر التمويل الفلاحي عن طريق التعاونيات أفضل وسيلة تمويل تناسب القطـــاع الفلاحـــي، وذلك لأن الائتمان الذي يقوم على النظام التعاوني يعتبر أسلم نظام للائتمان الفلاحي.

فهذا النظام يقدم القروض إلى جميع الفلاحين مهما كانت مستوياتهم على أساس الصالح العام، كما أن هذا النظام يعتبر أكثر فاعلية وأقرب إلى الفلاح كما أنه يعتمد على البساطة في المعاملة ويهدف إلى زيادة الإنتاج الفلاحي ويساعد أعضائه من الفلاحين.

وتعتمد كثير من الدول النامية في التمويل على الجمعيات التعاونية في تقديم الائتمان، إذ تمثل أسلوبا يهدف إلى تدعيم الناحية الاجتماعية والاقتصادية.

6-البنوك الحكومية:

هناك الكثير من البنوك الحكومية الخاصة بتمويل القطاع الفلاحي، حيث تنشأ خصيصا لأداء هذه المهمة، حيث تقوم هذه البنوك بتمويل الفلاحين، حسب احتياجاتهم المالية، وبأقل تكلفة ممكنة، حيث تفرض أسعار فائدة منخفضة وفي كثير من الأحيان تكون معدومة، ومثال ذلك، بنك التسليف الزراعي المصري (أنشأ سنة 1931) وكذلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية في بادئ الأمر (أنشأ سنة 1982)[1]

7-المؤسسات شبه الحكومية:

تقوم هذه المؤسسات بنفس الدور الذي تقوم به البنوك الحكومية عدا الفائدة على القروض في مثل هذه المؤسسات تكون موجودة، إن وسائل النقل مضمونة من طرف الحكومة كما أن رأس لمال هذه المؤسسات يكون مشترك بين الحكومة ومختلف الشركات والأفراد.

[1] آمنة قدور، قرض التحدي كأداة لتنمية الاستثمار في القطاع الفلاحي بالجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018-2019، ص67 -68.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتضح أن للقرض أهمية كبيرة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وللقرض الفلاحي دورا هاما في تطوير وتحسين الاقتصاد الوطني بصفة عامة وتنمية القطاع الفلاحي بصفة خاصة، إلا أن هذا الدور متوقف على إجراءات وتدابير منحه والأهداف التي يستهدفها وإلى جانب ذلك يسجل وجود مؤسسة متخصصة في تمويل وزيادة الاهتمام به.

وكما تم توضيح الشروط الواجبة لنجاح سياسة التمويل المصرفي والتي حسب رأيي أهم شرط فيها هو تهيئة المناخ المناسب للقرض، أي معرفة لأي مدى يمكن استغلال هذا القرض والفوائد المتأتية من استخدامه والتكاليف المترتبة عليه، وهذا يكون قبل طلب القرض أي دراسة توقعية للقرض.

الفصل الثاني

دراسة حالة قرض الاستثمار من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة - 904 -

تمهيد:

عمدت الجزائر إلى إعادة النظر في منظومتها المصرفية التي عرفت عدة إصـــلاحات أهمهـــا إصلاحات سنة 1990 المتمثلة في قانون النقد والقرض.

90-10 وكذلك المرسوم الرئاسي 11-03 المعدل لقانون النقد والقرض وذلك بقصد مواكبـــة التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم من أجل منح البنوك دورا جديدا في تعبئة المـــوارد الماليـــة وبالتالي جعلها في المراتب السامية التي تسمح باحتلال مكانة مرموقة بين البنوك.

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية واحد من بين البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الداخلي والخارجي رغم كونه فتيا مقارنة ببعض البنوك الأخرى، وما كان ليبرز لولا السياسة المنتهجة من قبل مسيريه من إطارات وموظفين.

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة – وكالة المسيلة 904 –

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وسيلة من وسائل سياسة الحكومة التي ترمي إليها المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي.

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904.

أولا: المؤسسة الأم:

بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بمقتضى المرسوم رقم 82-106 الصادر في 11 جمادى الأول 1402 هجري، الموافق لـ 13 مارس 1982 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 11 في 16 مارس 1982 ظهرت عدة بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية من بينها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وبموجب المرسوم سالف الذكر تم تحديد التكوين الأساسي له باعتباره شركة وطنية ذات مساهمة برأس مال قدره 330000.0000 دج ويعتبر زبونه الشخص الطبيعي والمعنوي.

-أنشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان التي تبعد حوالي 70 كلم شرق العاصمة الجزائر، وتتميز المنطقة بسهلها الواسع وبطابعها الفلاحي الريفي مما يدعم دور بنك الفلاحة والتنمية في تنمية القطاع الزراعي وترقية الريف.

هو عبارة عن مؤسسة عمومية اقتصادية تجارية في شكل شركة ذات أسهم، تتواجد مديريتها العامة بالجزائر العاصمة رقم 17 شارع العقيد عميروش، أوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي ومع مرور السنوات تعددت نشاطاته، حيث أصبح عدد وكالاته سنة 1985 إلى 269 وكالة منها 6 رئيسية و31 فرع، أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالاته 286 وكالة و31 مديرية جهوية تشغل حوالي 7000 عامل.

ونظرا لكثافة نشاطه ومستواه فقد صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من قبل قاموس مجلة البنوك Bank Rsalmanach لطبعة 2001 في المركز الأول في الجزائر و668 عالميا من أصل 4100 بنك [1].

ثانيا: المؤسسة الفرع وكالة المسيلة 904.

أنشأت الوكالة 904 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة في فيفري 1983 مع فرعين آخرين في عين الملح وحمام الضلعة التي بدأ العمل بهما 1984، و1988 هذه المنطقة التي تتميز بسهلها الواسع واعتماد سكانها بالزراعة بالدرجة الأولى وتهدف وكالة المسيلة إلى النهوض بالقطاع الزراعي بالمنطقة وإلى تلبية حاجات الجمهور وإعطاء دورا أكثر في النشاط الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك جاء لتدعيم الإصلاحات المالية التي من ضروریاتها وجود متخصصة في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية.

إن وكالة المسيلة مؤسسة عمومية تقوم بتقديم خدمات بنكية متنوعة للمتعاملين الاقتصاديين سواء للقطاع العام أو الخاص، حيث تقع وكالة المسيلة في الحي الإداري والذي يقع في وسط المدينة[2].

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة 904.

يعتبر هذا التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، وهذا لأنه يحدد مسئولية كل هيئة داخل هذا النظام وتنقسم وكالة المسيلة إلى المصالح التالية:

أولا: الهيكل الخاص بالمؤسسة.

1-المديرية: يرأس وكالة المسيلة كأي مؤسسة أخرى مدير يعد المسئول الأول عن الوكالة، إذ يتولى تسيير برامج عمل البنك، ويتخذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها، وهو يسعى دائما لتحقيق الربح للبنك.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة -904-

[2] نفس المرجع

2-نيابة المديرية: نائب المدير هو السلطة الثانية بعد المدير العام يسهر في حال تغيبه أو حصول مانع له على دراسة التدابير والعمليات اللازمة لتسيير هياكل BADR ووسائله وأعماله سيرا عاديا.

3-الأمانة العامة: السكرتارية يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر للبنك ومن البنك، بالإضافة إلى الأعمال المكتبية كباعة الوثائق وإرسال الفاكسات واستقبال المكالمات الهاتفية، كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء والمدير، هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر وارد.

4-وظيفة التجارة الخارجية: تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية، كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع وشراء أو في شكل تحويلات، إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية التي بواسطتها يتم تحويل الأموال بالعملة الصعبة من حساب الزبون إلى حساب المورد في الخارج.

5-وظيفة الصندوق: تعتبر أنشطة مصلحة لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة (البنك) والعميل، ويتكون من صندوقين ثانويين، الأول خاص بالعملة الوطنية والثاني خاص بالعملة الأجنبية ويضم كل من:

فرع الشيك: يسيرها الشباكي الذي يقوم بعمليات الشيك، حيث يدفع للساحب بطلب من هذا الأخير وهذا طبعا مع افتراض وجود رصيد موجب للساحب،

فرع التمويل: يتم نقل مبلغ من حساب إلى آخر وهو تمويل مباشر.

غرفة المقاصة: في حال تحويل غير مباشر، أي بنكان مختلفان يتم ذلك عن طريق البنك المركزي في حين أن الزبون يقضي خدمته وغرفة المقاصة المركزية تشرف على عدة غرف مماثلة في إقليم معين.

6-وظيفة الحسابات: تتكفل هذه المصلحة بالشؤون الإدارية، أي النظام الإداري للوكالة المركزية والوكالات الفرعية والشؤون الحسابية، أي متابعة محاسبات البنك الداخلية من ميزانية التسيير والتجهيز.

7-وظيفة القروض: تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض. بمختلف أنواعها وأشكالها وتؤخذ مقابل ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة والمركز المالي للزبون بضمان استرداد القرض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة.

8-وظيفة الاستشارة القانونية والمنازعات: تتخصص هذه المصلحة في متابعة النظام الداخلي للبنك وهي المكلفة بالمنازعات القضائية، وهي تسير من طرف خبير في المحاكم من أهم وظائفها:

تمثيل البنك أمام الجهات القضائية والإدارية والأمنية.

تقديم التوجيهات والاستشارات القانونية لجميع الوكالات عند الطلب.

الإشراف على غلق الحسابات.

دراسة الملفات القانونية للأشخاص الطبيعية والمعنوية وتسيير حساباته.

تصفية الشركات وتوقيع ومتابعة حجوز ما للدين لدى الغير أمام الجهات المختصة.

توقيع جميع عقود الرهن الحيازي والرهن العقاري باسم ولحساب البنك.

متابعة القروض الصادرة وإيجاد الحلول المطمئنة لاسترجاعها بالطرق الودية أو القضائية.

الإشراف على دراسة وقسمة التركات.

تبليغ الإعذارات عن طريق المحضر القضائي.

9-وظيفة الاستغلال: تسمى أيضا بمصلحة التنفيذ وتقوم بتحويل النشاطات الفلاحية والتجارية (فتح حسابات واكتتاب سندات وإيداع مبالغ مالية).

10-وظيفة المراقبة والميزانية: هذه المصلحة يسيرها مختصون والمراقبة تكمن في مراقبة الملفات في البنك، وهي مسيرة من طرف المديرية العامة وهي غير مقيدة بوقت مراقبة الوكالة في القروض والأجور والاعتمادات. والعمال أما الميزانية فتقوم بإعداد الأجور للعمال وتقديم الميزانيات النهائية للوكالات المركزية والوكالات الفرعية [1].

[1] مرجع سبق ذكره، بنك الفلاحة والتنمية بالمسيلة

الشكل 05: الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

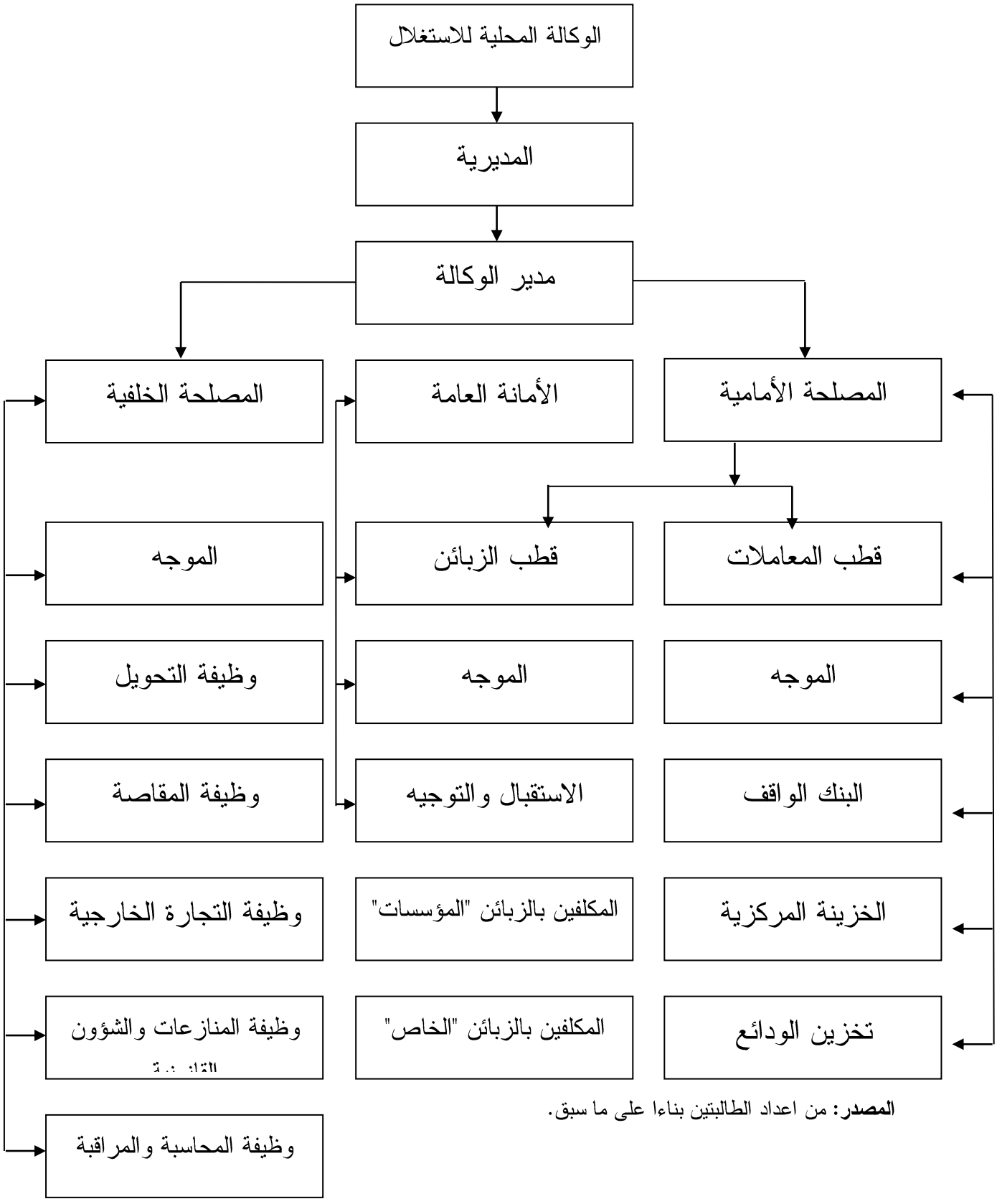

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على ما سبق.

ثانيا: هيكلة المكلفين بالقروض.

يمثل المكلفون بالقروض الركن الأساسي في البنك وذلك بالنظر للوظيفة الحساسة التي يقومون بها في تنمية الاقتصاد الوطني، وكذا تشجيع القطاعات الحيوية ومختلف النشاطات الاقتصادية من خلال قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض ولاسيما المادة 144 منه والتي تنص على "أن الوظيفة الأساسية للبنوك، بمختلف أنواعها هي استقبال ودائع الجمهور ومنح القروض" ولأجل هذا تم هيكلتهم بما يسمح لهم بممارسة عملهم بطريقة فعالة ليكون عملهم وفيا.

تم تكليف 5 أشخاص بمكتب المكلفين بالقروض مقسمين كالتالي:

شخص واحد بالنسبة للمكلفين بالدعم الفلاحي.

شخص واحد بالنسبة للمكلفين بأحكام الإعانة.

شخص واحد بالنسبة للمكلفين بالقروض الكلاسيكية (عن طريق الإمضاء).

شخص واحد بالنسبة للمكلفين بالقروض الكلاسيكية (عن طريق الصندوق).

حيث أنه في القروض الكلاسيكية طالب القرض يتصل بصفة مباشرة بالمكلفين بالقروض، أما فيما يخص القروض بأحكام الإعانة والدعم الفلاحي فطالب القرض يلجأ إلى مؤسسات أخرى وسيطة مثل: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة لطلب القرض[1].

[1] معلومات مقدمة من طرف مصلحة القروض .

الشكل 06: الهيكل المكلفين بالقروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية

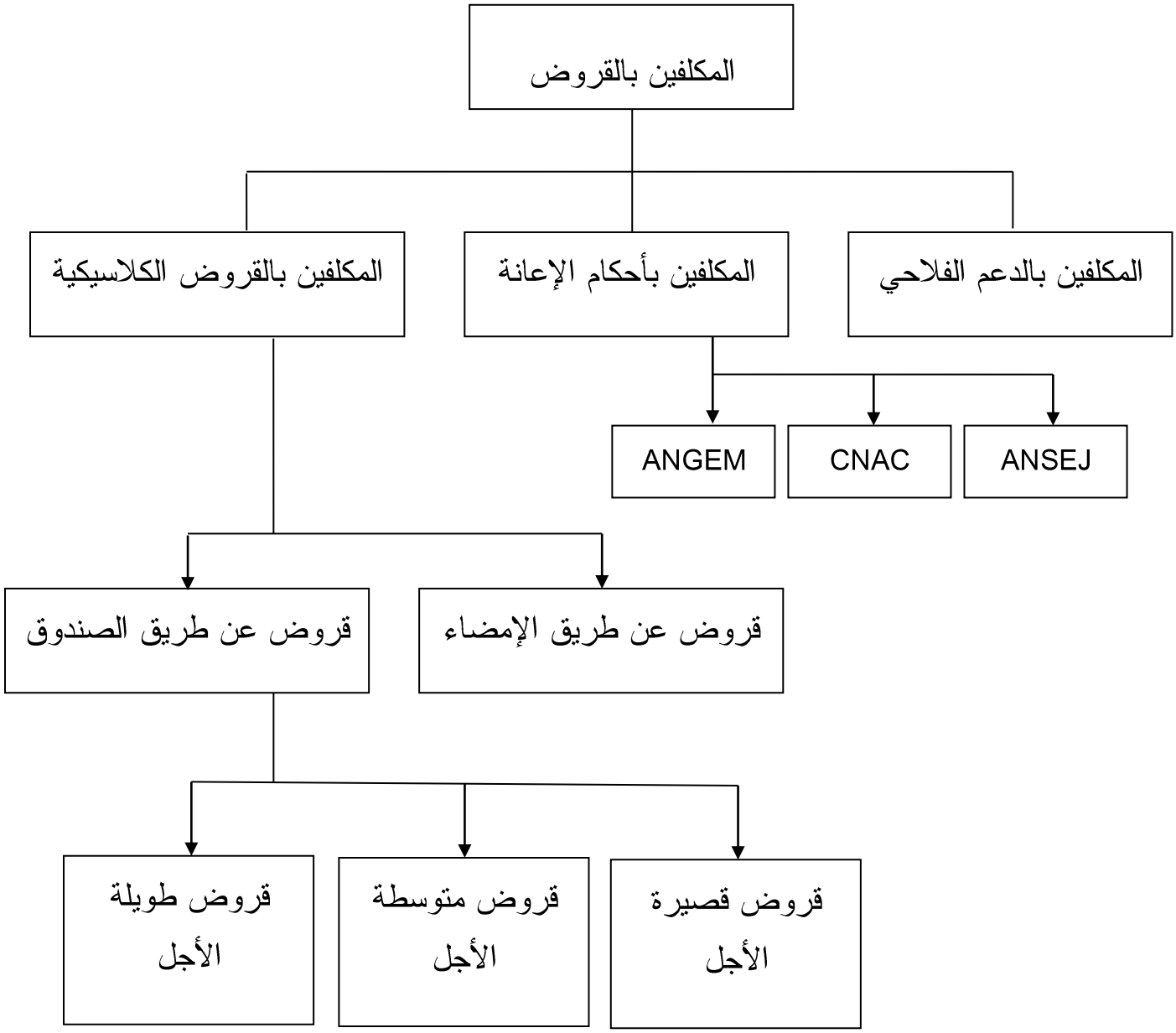

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على ما سبق .

المطلب الثالث: القروض التي تمنحها الوكالة

تلجأ المؤسسات للاقتراض من البنوك بصفة عامة ومن بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووكالتها بصفة خاصة من أجل تمويل احتياجاتها، وتصنف القروض المقدمة من طرف الوكالة إلى:

أولا: قروض الاستغلال.

إن عمليات تمويل الاستغلال بصفة مباشرة أو غير مباشرة في التمويل اليومي للمؤسسة وهي تتعلق بالتموين بالإنتاج، وتوزيع الخدمات والخبرات وهي تشمل:

قروض الصندوق الموجهة لتمويل دورة الاستغلال.

الخصم الموجه لتزويد سيولة المؤسسة.

قروض الإمضاء والتي عند استحقاقها تحدث حسم على السيولة وخزينة المؤسسة.

ثانيا: قروض الاستثمار.

يمول القروض المتوسطة وطويلة الأجل مجموعة الاستثمارات التي تضعها المؤسسة في الخدمة حتى تسمح لها بتحقيق مهمتها اجتماعيا، النفقات المتعلقة بالمصانع، المخازن والآلات. وتكون الشروط الخاصة بالقرض مكيفة مع قدرة المؤسسة على التسديد.

وتخضع عامة المشاريع الصناعية والسياحية لاستثمار طويل الأجل، في حين تخضع المشاريع النوعية لاقتناء تجهيزات العمل، نقل البضائع لتمويلات متوسطة الأجل.

كما يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمشاركة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تمويل استثماراتهم.

ثالثا: القروض الخارجية.

قد تكون لبعض المؤسسات عمليات خارجية (تصدير واستيراد) لذا تلجأ إلى القروض الخارجية والتي تأخذ الأشكال التالية:

قرض المشتري.

قرض المورد.[1]

المبحث الثاني: دراسة منح قرض استثمار لدى وكالة المسيلة 904.

نتطرق في هذا المبحث إلى أهم شروط ومراحل منح القرض وأيضا دراسة حالة قرض استثمار.[2]

المطلب الأول: شروط منح القرض.

لمنح القروض يجب توفر عدة من الشروط أهمها:

أولا: مبلغ القرض.

يمنح البنك بموجب هذه الاتفاقية للمقترض قرض مبلغه مبين في الشروط الخاصة.

ثانيا: موضوع القرض.

بناءا على طلب التمويل المقدم من طرف المقترض، فإن القرض موضوع هذه الاتفاقية سيخصص لتمويل المشروع المذكور في الشروط الخاصة، وهذا تطبيقا لتركيبة التمويل المتفق عليها بين الأطراف.

ثالثا: مدة القرض.

-يمنح القرض لمدة وفترة التأجيل المنصوص عليهما ضمن الشروط الخاصة.

-غير أنه إذا كان القرض موضوع هذه الاتفاقية لم يسجل بداية الاستهلاك في المدة المحددة ضمن الشروط الخاصة، فإن هذه الاتفاقية تعتبر ملغاة إذا لم يقبل البنك تمديدها.

[1] معلومات مقدمة من طرق مصلحة القروض

[2] مرجع نفسه .

رابعا: نسبة الفائدة المتغيرة.

-إن نسبة الفائدة المطبقة على استعمال القرض متكونة من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دوريا وفقا لشروط البنك السارية المفعول وإضافة إلى النسبة المحددة في الشروط الخاصة [1].

-تخضع النسبة القاعدية المذكورة ضمن الشروط الخاصة للمراجعة الدورية.

-يتم إخطار المقترض بكل تعديل في النسبة القاعدية. ويصرح المقترض بقبول هذا التعديل دون قيد أو تحفظ.

خامسا: الرسوم والعمولات.

-تكون جميع الرسوم والعمولات المرتبطة بمنح واستعمال القرض على عاتق المقترض، إلى جانب الرسوم والعمولات الأخرى التي تضاف لاحقا وذلك طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية.

سادسا: كيفية استعمال القرض.

-إن القرض موضوع هذه الاتفاقية يتم استعماله بإدانة حساب القرض المفتوح من طرف البنك لدى الوكالة الموطنة للمقترض تحت الرقم المشار إليه ضمن الشروط الخاصة.

-ترخص استعمالات القرض حسب احتياجات التمويل الذي يثبت بتقديم اعتمادها من طرف البنك وكذلك بالإمضاء على السندات لأمر.

-إن إثبات القرض وتسديده يكون حسب الكتابات والعمليات المسجلة من طرف البنك.

سابعا: طرق التسديد.

-عند نهاية فترة الاستعمال التي لا يمكن أن تتجاوز تلك المدة المحددة ضمن الشروط الخاصة، فإن الاستهلاكات الفعلية للقرض تثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك في جدول التسديد الذي يحدد

[1] مرجع نفسه.

فيه الأصل والفوائد وهذا في حالة ما إذا كانت الشروط الخاصة تنص على نسبة ثابتة معدة على أساس سندات لأمر مدعمة لهذه الحالة.

-هذه السندات تعوض تلك المنصوص عليها في المادة السادسة (06) أعلاه.

-يتعهد المقترض بتسديد أصل القرض والفوائد على أقساط حسب جدول التسديد المعد طبقا للشـــروط الخاصة لهذه الاتفاقية.

-إن كل تعديل في نسبة الفائدة المحددة في الشروط الخاصة يوجب مراجعة جدول التسديد.

ثامنا: الضمانات.

-لضمان الوفاء أصل القرض، الفوائد، المصاريف والعمولات المتعلقة بالقرض موضـــوع الاتفاقيـــة، يتعهد المقترض بتخصيص الضمانات المذكورة في الشروط الخاصة لفائدة البنك.

-تكون مصاريف التسجيل والمصاريف المتعلقة بالضمانات المذكورة أعلى على عاتق المقترض.

-إن أي تبديد أو بيع جزئي أو كلي للأموال المادية والمعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك يعرض المقترض حسب شروط الاتفاقية، بالإضافة إلى إلغاء القرض متابعته قضائيا.

-استعمال القرض مرتبط بالاستلام الفعلي للضمانات.

تاسعا: التسديد المسبق.

-للمقترض الحق في التسديد المسبق للقرض جزئيا أو كليا.

-التسديد الجزئي يقتطع من الأقساط المتباعدة.

عاشرا: الترخيص بالخصم.

-يعطي المقترض ترخيص للبنك بالخصم الفوري من حسابه للمبالغ التي تكفي لتسديد الأقساط، مـــن أصل وفوائد وكذا المبالغ الأخرى التي أصبحت واجبة الأداء (عمولات-مصاريف-ضرائب).

إحدى عشر: شروط الفسخ.

-في حالة عدم تسديد المبالغ الواجبة الأداء من أصل، فوائد ومصاريف أخرى وملحقات، فإن البنـــك يحتفظ بحق إلزامه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض، خاصة في الحالات التالية:

التصريح الخاطئ للمقترض.

دفع النفقات التي لا تدخل في إطار تحقيق المشروع الموافق عليه في هذه الاتفاقية.

تحويل الموضوع الأصلي للقرض.

عدم احترام المقترض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليها من طرفه.

كل تعديل متعلق بالوضعية المالية والقانونية للمقترض.

البيع الجزئي أو الكلي للأموال المادية والمعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك.

عند عدم احترام بنود هذه الاتفاقية، يتحمل المقترض جميع الأعباء المسجلة من طرف البنك بفعل الأداء المسبق.

إثنتا عشر: مراقبة القرض

حتى يتسنى للبنك المراقبة المستمرة والمنتظمة لاستعمال القرض يتعهد المقترض بما يلي:

تقديم جميع البيانات والوثائق التي يراها البنك ضرورية.

تقديم صور مطابقة الأصل للميزانية السنوية، ووثائق الحسابات والملحقات وكذا تقرير محافظ الحسابات.

تسهيل الزيارات التي يقوم بها أعوان البنك وكذا الدخول للمحلات والتجهيزات الأخرى.

كذلك يستطيع البنك أن يتحقق في عين المكان وبناءا على الوثائق المقدمة من تطابقها.

ثلاثة عشر: التزامات المقترض.

مع مراعاة الأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول، وما دام المدين مدينا بموجب هـــذه الاتفاقية، فهو ملزم بما يلي:

عدم تقديم لصالح الدائنين الآخرين، أي ضمان أو تعهد لامتياز دائن عن آخر على الأموال الموجودة حاليا أو المستقبلية، حتى يتم التسديد الفعلي للقرض.

العمل على كل ما هو ضروري لإبقاء وحماية مؤهلاته القانونية وكذا وسائل الإنتاج والخدمات.

تأمين المعدات المنقولة والعقارات والوفاء بجميع المصاريف وفقا لعقد التأمين، وفي حالة حدوث كارثة كلية أو جزئية قبل إبراء ذمته، يحتفظ البنك بحق التعويض في التأمين طبقا لبنود الضمان المبرم وفقا لهذه الاتفاقية.

تقديم للبنك رقم الأعمال الكامل المحقق في المشروع عند الدخول في مرحلة الإنتاج أو الخدمات.

أربعة عشر: العقوبات التأخيرية.

-كل تأخر من طرف المقترض عن الوفاء بالدين يؤدي إلى توجيهه إنذار بالدفع بسبب هذا التأخير مع خصم فوائد التأخير.

-نسبة عقوبة التأخير السارية المفعول محددة في الشروط الخاصة.

خمسة عشر: العمولة والمصاريف.

-يتعهد المقترض بدفع كل ثلاثة أشهر عمولة التعهد ومصاريف الملف المذكورة في الشروط الخاصة.

ستة عشر: تسوية النزاع.

كل نزاع ناتج عن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية، يخضع في حالة عدم التسوية الودية للمتابعة أمام الجهات القضائية المختصة.

سبعة عشر: اختيار الموطن.

لتنفيذ هذه الاتفاقية، يختار الأطراف الموطن في العناوين السابقة الذكر[1].

المطلب الثاني: مراحل عملية منح القرض.

إن عملية منح القروض لا تتم مباشرة بعد تسليم الملف، بل تتطلب إجراءات متعددة وطويلة الأمد، حيث تكون هناك متابعة دقيقة للملف، من جميع النواحي القانونية، الاقتصادية، التقنية، وحتى الاجتماعية.

وتمر هذه العملية بعدة مراحل أساسية أهمها

أولا: مرحلة الاستقبال.

حيث تمر هذه المرحلة بمجموعة من الخطوات:

1-استلام الملف: حيث يتكون الملف مما يلي:

-إذا كان المقترض شخصا طبيعيا كانت أهم الوثائق المطلوبة هي:

طلب خطي.

نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية (الهوية).

وضعية الشخص من ناحية الخدمة الوطنية.

شهادة عمل أو شهادة أخرى.

دراسة تقنية واقتصادية للمشروع.

-أما إذا كان المقترض شخصا معنويا (مؤسسة) فأهم الوثائق المطلوبة هي:

طلب خطي.

نسخة من السجل التجاري مصادق عليها.

[1] معلومات مقدمة من طرق مصلحة القروض.

عقد الملكية أو الإيجار لمحل المشروع.

رقم التسجيل في إدارة الضرائب.

مع ضرورة وجود 03 نسخ للملف حيث:

نسخة للمكلفين بالقروض.

نسخة بالمجمع الجهوي للاستغلال.

نسخة للإدارة العامة.

2-التحقق من جميع الأوراق والمعلومات اللازمة لملف القرض.

3-تسليم ورقة لطالب القرض تبلغه بوصول الملف كاملا [1].

ثانيا: مرحلة الدراسة.

بهدف دراسة وضعية المؤسسة وتكون وفقا لما يلي:

1-قائمة مكونة من فقرات: لتقديم المؤسسة الهدف منها معرفة جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة طالبة القرض (اقتصادية، مالية...) أنظر الملاحق من (02-11).

2-دراسة تحليلية: عن طريق التحليل المالي للقوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج...).

3-تحديد نوع القرض على أساس طلب الزبون وملفه.

4-تحديد قيمة القرض.

إذا كان المبلغ أقل أو يساوي 2500000 دج الدراسة تتم على مستوى المكلفين بالقروض.

[1] معلومات مقدمة من طرق مصلحة القروض

إذا كان 2500000 دج < المبلغ <50000000 دج الدراسة تتم على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال.

إذا كان أكبر تماما من 50000000 دج الدراسة تتم على مستوى الإدارة العامة.

هذه الدراسة تكلف الزبون مبلغ مالي هو حقوق دراسة ملف حيث إذا كان:

قرض متوسط أو طويل الأجل يدفع 10000 دج.

قرض قصير الأجل يدفع 200 دج [1].

ثالثا: مرحلة اتخاذ القرار.

1-في حالة رفض الطلب يعاد الملف لصاحبه.

2-في حالة الموافقة على طلب القرض: يقدم له البنك شروط تتعلق بالتمويل وهي:

***الضمانات:**

- رهن حاضر: قبل الاستفادة من القرض مثلا رهن عقاري.

-رهن غير حاضر: بعد الاستفادة من القرض مثلا رهن حيازي للعتاد.

***الفاتورة.**

***العتاد.**

***نسبة تمويل البنك:** النسبة المالية التي يدخل بها البنك في المشروع تحدد على أساس المخاطر، بحيث المشاريع التي لها مخاطرة كبيرة تدخل بنسبة قليلة، وتتراوح نسبة تمويل البنك عموما ما بـــين 50% إلى 70%.

[1] مرجع نفسه .

المطلب الثالث: نموذج لقرض استثمار لدى الوكالة.

بعدما تمت معرفة مراحل عملية القروض والشروط الواجب توفرها في الملف، سنتطرق إلى دراسة حالة قرض استثمار لدى الوكالة (حالة المشروع mt).

أولا: البطاقة الفنية للمشروع MT.

تسمية المشروع (MT) لسرية الزبون

المستفيد: MT.

الشكل القانوني: شركة ذات مسؤولية محدودة.

رأس مال الشركة: 30132 كيلو دينار جزائري.

طبيعة النشاط: صناعي.

النشاط: صناعة منتجات على أساس أسلاك معدنية.

عدد الشركاء: 06.

تاريخ طلب القرض: 2011/10/25.

تاريخ الموافقة على القرض: 2012/01/25.

مانح القرض: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، مؤسسة اقتصادية عمومية

رأسمالها 33000.000.000 دج.

طبيعة القرض: قرض استثماري.

الضمانات:

رهن عقاري بقيمة 185000 كيلو دينار جزائري.

رهن معدات الإنتاج 240000 كيلو دج.

الضمان الاجتماعي 110000 كيلو دج.

ملاحظة 1 كيلو دج = 1000 دج.

1-إنتاج المؤسسة:

مسامير لحاجات النجارة العامة وبناء العمارات.

أسلاك مغلفة للنشاطات الصناعية والفلاحية.

قطب ملولب لبناء العمارات هيكل معدني والصناعات الميكانيكية.

2-موقع المشروع: يقع المشروع في المنطقة الصناعية بالمسيلة الذي يتربع على مســـاحة 20000 متر مربع والتي تقيم ب 120000 كيلو دينار جزائري.

3-برنامج إنجاز المشروع: حسب الدراسة التقنية والاقتصادية للمستثمر يتحدد أن:

إنجاز المشروع يحتاج إلى سنتين.

بالنسبة للسنة الأول للإنجاز 75% هندسة مدنية.

والباقي للسنة الثانية.

4-تقديم وضعية المشروع:

نشأة المؤسسة:

ملكية الأرض من قبل.

بدأ في المنشأة.

-لمؤسسة:

وضعية المشروع:

إقتصادية للمستثمر يتحدد أن:

على مساحة 20000 متر مربع والتي تقيم ب 120000 كيلو دينار جزائري.

مشروع، وتكاليف الإنتاج:

مستوردة من إيطاليا

عقد المستثمرين مع مؤسسة AWMSRL الإيطالية بعد معاينة الآلات شخصيا من المستثمرين

5-أهمية المشروع:

المشروع سيلبي طلبات متزايدة في السوق الوطني مع برنامج 2 مليون سكن معلن من طرف الحكومة.

تلبية الطلبات المحلية والوطنية وحتى التصدير للخارج.

يوفر مناصب عمل حوالي 136 عامل.

ثانيا: تقييم المشروع MT.

-الدراسة الاقتصادية للمشروع:

1-تحليل المنتج والسوق:

المنتج: المنتجات المقترحة للتصنيع (مسامير، أسلاك مغلفة، أقطاب ملولبة) هي المنتجات ذات طلب وأهمية كبيرة.

السوق: الزبائن المعنيين: مؤسسات الإنجازات، الوحدات الصناعية، التعاضدية الفلاحية والبائعين.

2-تحليل الطلب:

إن قرار الاستثمار في هذا المجال جاء بعد تفكير طويل.

نظرا لأهميته على مستوى السوق الوطني ولقلة المخاطر فيه.

تزامنه مع المشروع المعلن من طرف الحكومة في إنجاز 2 مليون سكن.

إمكانية التصدير أي الرد على طلبات السوق العالمي.

3-تحليل العرض:

عدد المؤسسات المستثمرة في هذا المجال على مستوى القطر الوطني لا تتعدى 4 مؤسسات.

بالمقارنة مع الطلب الموجود والأهمية المتزايدة يبقى العرض محدود في هذا الميدان.

يجلب هذا المجال المستثمرين لاستثمار أموالهم ويبحث عن الربحية.

ثالثا-الدراسة التقنية:

1-القدرة الإنتاجية: بعد الدراسة التقنية والاقتصادية للأموال تم تقدير الإنتاج السوي كالتالي:

الجدول رقم (1): الإنتاج السنوي التقديري للمشروع MT .

البيان- السنوات	1	2	3	4
الإنتاج السنوي التقديري	%74	%82	%91	%100

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة المسيلة 904-.

2-الهيكل المالي للاستثمارات.

أولا-محتوى الاستثمارات:

أرض تتربع على مساحة تقدر ب 20000 م2.

مباني للإنتاج تتربع على مساحة قدرها 13000 م2 وهي ذو مستويين.

مباني ملحقة بالعملية الإنتاجية الخاصة بالمواد الطاقوية المميعة.

مباني اجتماعية تتكون من 5 طوابق، مطعم، غرف لتبديل الملابس، مكاتب العمل في الطابق الأول، و8 شقق في الطابق الثاني والثالث.

موقف السيارات.

معدات الإنتاج وتظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: معدات الإنتاج للمشروع MT.

المعدات	القيمة (الأورو)
1 وحدة الغلفنة.	700000
1 مجموعة مواد مشعة وآلات المعالجة.	300000
2 سلسلة العوارض.	960000
1 وحدة أسلاك.	300000
1 سلسلة تصنيع الشبكة.	1000000
1 مجموعة الهيكل المعدني.	234000
مصاريف نقل	40000
مجموع الاستثمارات	**3534000**

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة 904–.

تكاليف المعدات حددت ب 318060 كيلو دينار جزائري في بداية الطلب، بالإضافة إلى تكاليف خاصة ب:

تركيب معدات الإنتاج، معدات المكتب، حقوق الجمارك.

ثانيا–الهيكل المالي:

جدول رقم 03: الهيكل المالي MT.

الموارد المالية	القيمة	النسبة
1–المستفيدين:		%40
مساهمة عينية.	120000	
	190624	
مساهمة قيمية.	465936	%60
2– البنك:		
المجموع	**776560**	**%100**

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة 904–.

التفسير:

نلاحظ أن نسبة المساهمة بالنسبة للمستفيد 40% تمثلت في مساهمة عينية قيمتها 120000 ومساهمة قيمية قيمتها 190624.

أما بالنسبة للبنك فكانت نسبته 60% بقيمة 465936.

ثالثا-تحليل وتقييم المشروع :

1-تحليل المدخول قبل التمويل:

جدول رقم (04): الميزانية التقديرية المالية للمشروع MT **الوحدة: كيلو دج**

السنوات / الأصول	1	2	3	4
الأصول الثابتة	723873	1070708	1373776	1650727
قيم الاستغلال (VE)	1057730	844271	1179078	1634084
قيم القابلة للاستغلال (VRE)	1984031	2625469	2288188	2109659
قيم خارج الاستغلال (VRHE)	470836	343518	430478	512232
قيم قابلة للتحصيل (VD)	1233628	1895871	156817	1936620
مجموع الأصول المتداولة (AC)	4746225	5709129	5466661	6192595
مجموع الأصول	5475098	6779837	6840437	7843322
الخصوم				
الأموال الخاصة (FP)	2278138	3189987	3353548	3885598
ديون طويلة وقصيرة الأجل (DLMT)	176535	86253	124781	256901
الأموال الدائمة (CP)	2454673	3276240	3478329	4142499
ديون الاستغلال	1401113	1484347	1627621	1542356
ديون خارج الاستغلال	1619312	1019250	1734487	1964810
ديون قصيرة الأجل	3020425	3503597	3362108	3700823
مجموع الخصوم	5475098	6779837	6840437	7843322

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة المسيلة 904-.

كما تبين الخصوم مصادر التمويل المتوفرة لدى المؤسسة وتشمل كل من الاموال الخاصة و الديون ويتضح من جدول الميزانية التقديرية المالية للمشروع (MT) أن للمؤسسة قدرات لابأس بها في تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة التي بحوزتها وهذا بالنسبة للأربع سنوات ،حيث يلاحظ أن نلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك زيادة معتبرة في مجموع الأصول حيث وصلت نسبة الزيادة بين السنة (02) مقارنة بالسنة (01) 20.28% أما في السنة (04) مقارنة بالسنة (03) فبلغت نسبة الزيادة 14.66% و يرجع هذا الارتفاع لمجموع الأصول إلى الزيادة المعتبرة في الاصول الثابتة .

الأموال الدائمة في تزايد طفيف.

إحتياج رأس المال العامل:

BFR= (الاصول المتداولة _ النقديات) _ (الخصوم المتداولة _ السلفات المصرفية).

***تحديد احتياج رأس المال العامل (BFR):**

يتم تحديد احتياج رأس المال العامل انطلاقا من الميزانية التقديرية للسنة الأولى، الوحدة كيلو دج.

جدول رقم 05: تغير احتياج رأس المال العامل للمشروع MT الوحدة: كيلو دج.

البيان	1-	0	1	2	3	4	5
رقم الأعمال			914050	1014455	1121900	1237090	1237090
احتياج رأس المال العامل			30775	34155	37773	41651	41651
التغير في احتياج رأس المال العامل		30775	3380	3618	3878	0	

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة 904-.

يلاحظ من الجدول رقم (05) أن 0 < BFR وهذا يدل على أن احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة، فالمؤسسة بحاجة إلى رأس المال وإيجاد موارد خارج دورة الاستغلال، فدورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها .

أما فيما يخص التغير في احتياج رأس المال العامل نجده موجبا خلال الأربع سنوات وهذا يدل على أن احتياجات الدورة (N) أكبر من احتياجات الدورة (N-1)، حيث يكون ذلك بسبب الزيادة في سرعة دوران الموردين أو الانخفاض في سرعة دوران المخزون والزبائن، وفي السنة الرابعة نلاحظ أن التغير يساوي 0 وهذا يعني أن المشروع (MT) استطاع تحفيض احتياجاته من رأس المال العامل.

***تحديد نسب السيولة:**

جدول رقم 06: نسب السيولة للمشروع MT

النسب	طريقة الحساب	1	2	3	4
نسبة السيولة العامة	DCT/(VD+VR+VE)	1.57	1.63	1.62	1.67
نسبة السيولة المنخفضة	DCT/(VR+VD)	1.22	1.39	1.28	1.23
نسبة السيولة الحالية	DCT/VD	0.41	0.54	0.47	0.52

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة 904-.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة العامة خلال أربع سنوات أكبر من واحد وهذا يعني أن رأس المال العامل موجب ووضعية المشروع (MT) جيدة، أما بالنسبة للسيولة الحالية فنجد أنها محصلة تقريبا بين 40% و50%وهي تعبر عن نسبة جيدة وتدل على أن المشروع يتوفر على قيم جاهزة لابأس بها للوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل .

نفس الشيء يقال بالنسبة للسيولة المختصرة (المنخفضة) .

***تحديد دفعات الاستثمار: الوحدة كيلو دج.**

جدول رقم 07: دفعات الاستثمار للمشروع MT.

البيان	المبلغ	1-	0	1	2		3
مصاريف إعدادية	588	588	-	-	-		
الأراضي	12000	12000	-	-	-		-
المباني	177500	133125	44375	-	-		-
معدات إنتاج	310860	-	310860	-	-		-
معدات نقل	31440	-	31440	-	-		-
معدات مكتب	1625	-	1625	-	-		-
التركيب	6181	-	6181	-	-		-
حقوق الجمارك	79515	-	79515	-	-		-
التغير في احتياج رأس المال العامل	41651	-	30775	3380	3618		3878
مجموع الاستثمارات موضحا تغير في احتياج رأس المال العامل	77650	-	511971	3380	3618		3878

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة 904–.

***تحديد دفعات الاهتلاك الوحدة كيلو دج.**

جدول رقم 08: دفعات الاهتلاكMT .

البيان	المبلغ	المدة	1	2	3	4	5	6	7	8	المجموع
مصاريف إعدادية	588	3س	196	196	196	-	-	-	-	-	588
المباني	177540	20س	8877	8877	8877	8877	8877	8877	8877	8877	71000
معدات الإنتاج	318060	10س	31806	31806	31806	31806	31806	31806	31806	31806	318060
معدات المكتب	1625	5س	325	325	325	325	325				1625
معدات نقل	31440	5س	6288	6288	6288	6288	6288				31440
التركيب	6181	10س	618	618	618	618	618	618	618	618	4944
حقوق الجمارك	79515	10س	7951	7951	7951	7951	7951	7951	7951	7951	63806
أقساط الاهتلاك			56059	56059	56059	56059	56059	49250	49250	49250	427653

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة 904-.

***تحديد القيمة المتبقية للاستثمار (VRI):**

VRI= مجموع الاستثمار – احتياج رأس المال العامل – مجموع أقساط الاهتلاك.

VRI= 307256.

جدول رقم 09: جدول حسابات النتائج للمشروع MT الوحدة كيلو دج.

البيان	1	2	3	4	5	6	7	8
رقم الأعمال	914050	1014455	1121900	1237090	1237090	1237090	1237090	1237090
مواد التموين	690956	76855	848075	935151	935151	935151	935151	935151
خدمات	4000	4439	4909	5413	5413	5413	5413	5413
القيمة المضافة	219094	243161	268916	296526	296526	296526	296526	296526
مصاريف	48000	48000	48000	48000	48000	48000	48000	48000

المستخدمين								
ضرائب ورسوم	26460	29366	32477	35811	35811	35811	35811	35811
نتيجة الاستغلال	144634	165795	188439	212715	212715	212715	212715	212715
مصاريف مختلفة	1530	1530	1530	1530	1530	1530	1530	1530
أقساط الاهتلاك	56059	56059	56059	55863	55863	49250	49250	49250
النتيجة الإجمالية	87045	108206	130850	155322	155322	161935	161935	161935
ضريبة على أرباح الشركات	26113	32462	39255	46697	48580	48580	48580	48580
النتيجة الصافية	60932	75744	91595	108725	108725	113355	113355	113355
القدرة على التمويل الذاتي	116991	131803	147654	164588	164588	162605	162605	162605

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة 904–.

من خلال جدول حسابات النتائج نلاحظ أن القيمة المضافة سجلت ارتفاعا مستمرا خلال الأربع سنوات الأولى، حيث بلغت نسبة 10.98% للسنة (02) مقارنة بالسنة (01) ، وإذا قارنا السنة (04) مقارنة بالسنة (01) نجد أنها زادت بنسبة 35.35% ويرجع ذلك إلى الارتفاع المتتابع في مواد التموين والخدمات ، لتعرف القيمة المضافة استقرارا في السنوات (04) إلى (08) .

كما نلاحظ أن نتيجة الاستغلال عرفت ارتفاعا مستمرا خلال الأربع سنوات الأولى ثم عرفت استقرارا هي الأخرى خلال السنوات (05) إلى (06)، مما جعل النتيجة الصافية للمشروع(MT) تعرف تحسنا ملحوظا خلال السنوات الثمانية .

ونلاحظ أن المشروع سجل قدرة على التمويل الذاتي موجبة وفي تحسن مستمر من سنة إلى أخرى ويعود ذلك إلى إرتفاع النتيجة الصافية من جهة ومخصصات الإهلاكات من جهة أخرى .

جدول رقم 10: جدول الاستخدامات والموارد شروع لم MT. الوحدة كيلو دج.

البيان	-1	0	1	2	3	4	5	6	7	8
الموارد القدرة على التمويل الذاتي القيمة المتبقية للاستثمار التغير في احتياج رأس المال العامل			116991	131803	147654	164588	162605	162605	162605	162605 307356 41651
مجموع الموارد			116991	131803	147654	164588	1622605	162605	162605	511512
الاستخدامات الاستثمار المبدئي التغير في احتياج رأس المال العامل	253713	481196 30775	3380	3618	3878					
مجموع الاستخدامات	253713	511971	3380	3618	3878					
تدفقات الخزينة	53713-	11971-	113611	128185	143776	164588	162605	162605	162605	511512
التدفقات المتراكمة للخزينة	53713-	11971-	52073-	23888-	80112-	15524-	52919-	162605	272291	783803

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة 904-.

***فترة الاسترداد للمشروع:**

فترة الاسترداد = 5 سنوات و4 أشهر.

فترة الاسترداد = 7 سنوات وشهر.

صافي القيمة الحالية: VAN حيث (i=8%).

VAN= 231157 كيلو دج.

مؤشر الربحية: IP=1.33

معدل العائد الداخلي: TRI= 14%

2-تحليل المدخول بعد التمويل:

النسبة المطبقة من طرف البنك هي 6.5% حيث يدفع ما قيمته 25%.

الأولى مستفيد من قبل البنك في المرحلة الأولى ويتم إتمام المبلغ في السنة الثانية.

جدول رقم 11: المبلغ المدفوع السنوي للمشروع MT. **الوحدة كيلو دج.**

البيان	-1	0	1	2	3	4	5	6
الدخل الجاري	116484	465936	465936	388280	310624	232968	155312	77656
الدخل الأساسي	7571		77656	77656	77656	77656	77656	77656
الفوائد	7571	30286	30286	25238	20190	15145	10095	5048
المبلغ المدفوع السنوي	7571	30286	107942	102894	97846	92801	87751	82704

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة 904–

جدول رقم 12: فوائد التأجيل للمشروع MT.

البيان	1	2	3	4
فوائد تأجيل (1-)	2524	2524	2524	
فوائد التأجيل (0)		10095	10095	10095
مجموع الاهتلاكات	2524	12619	12619	10095

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة 904–

***تحديد قيمة الاستثمار الجديد**

جدول رقم 13: قيمة الاستثمار الجديد للمشروع MT.

البيان	-1	0	1	2	3
الاستثمار المبدئي	253713	481196			
التغير في احتياج رأس المال		30775	3380	3618	3878
فوائد التأجيل	7571	30286			
مجموع الاستثمارات	261284	542257	3380	3618	3878

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة 904–.

جدول رقم 14: جدول حسابات النتائج التقديري للمشروع MT.

البيان	1	2	3	4	5	6	7	8
رقم الأعمال	914050	1014455	1121900	1237090	1237090	1237090	1237090	1237090
مواد التموين	690956	76855	848075	935151	935151	935151	935151	935151
خدمات	4000	4439	4909	5413	5413	5413	5413	5413
القيمة المضافة	219094	243161	268916	296526	296526	296526	296526	296526
مصاريف المستخدمين	48000	48000	48000	48000	48000	48000	48000	48000
ضرائب ورسوم	26460	29366	32477	35811	35811	35811	35811	35811
الناتج الخام للاستغلال	144634	165795	188439	212715	212715	212715	212715	212715
مصاريف مختلفة	1530	1530	1530	1530	1530	1530	1530	1530
مصاريف مالية	30286	25238	20190	15145	10095	5048		
أقساط الاهتلاك	58582	68678	68679	65959	55863	49250	49250	49250
النتيجة الإجمالية	54236	75349	98040	1385	145227	156887	161935	161935
ضريبة على أرباح الشركات	16271	21105	29412	39025	43568	47066	48580	48580
النتيجة الصافية	37965	49244	68628	91160	101059	109821	113355	113355
القدرة على التمويل المالي	96547	119222	137307	157019	157522	159071	162605	162605

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة 904–.

جدول رقم 15: الموارد والاستخدامات الجديد للمشروع MT.

البيان	-1	0	1	2	3	4	5	6	7	8
الموارد										
القدرة على التمويل الذاتي			69547	117922	137307	157019	157522	159071	162605	
القيمة المتبقية للاستثمار										307256
استرجاع رأس المال العامل										41651
مبلغ المساهمة	144800	192805								
مبلغ المقترض	116484	349452								
مجموع الموارد	261284	542257	96547	117922	137307	157019	157522	159071	162605	511512
الاستخداما ت										
استثمار مبدئي	253713	481196								
التغير في احتياج ر.م عامل		30775	3380	3618	3878					
فوائد التأجيل	7571	30286								
المبلغ الأساسي المسترجع			77656	77656	77656	77656	77656	77656		
مجموع الاستخداما ت	261284	542257	81274	81534	77656	77656	77656	77656		
تدفق الخزينة	0	0	15511	36648	55773	79363	79866	81415	162605	511512
التدفق المتراكم	0	0	15511	52159	107938	187295	267161	348576	511181	1022693

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة 904-.

3-تحديد المدخول الرأسمالي:

***تحديد خزينة المستفيد:**

خزينة المستفيد = تدفقات الخزينة + العوائد + مبلغ المساهمة.

ويتم إيضاح ذلك حسب الجدول التالي:

جدول رقم 16: مبلغ الخزينة المتراكم للمستفيد للمشروع MT.

البيان	-1	0	1	2	3	4	5	6	7	8
مبلغ المساهمة	144800	192805								
العوائد				0	0	0	0	0	0	0
تدفق الخزينة	0	0	15511	36648	55773	79363	79866	51415	162605	511512
خزينة المستفيد	-144800	-192805	15511	36648	55773	79363	79866	51415	162605	511512
مبلغ الخزينة المتراكم	-144800	-337605	-322094	-285446	-229673	-150310	-70444	10971	173576	68508

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة 904-.

4-حساب النسب التالية:

***حساب فترة استرداد الأموال الخاصة:**

DRFP= 5 سنوات و10 أشهر.

حساب صافي القيمة الحالية للأموال الخاصة:

$$VANFP = \sum \frac{P_P + T_P + K_P}{(1+i)^P}$$

حيث أن:

العوائد: P_P.

الخزينة السنوية: T_P.

مبلغ المساهمة: K_P.

VANFP= 225436 كيلو دينار جزائري (i= 8%).

***حساب معدل العائد الداخلي للأموال الخاصة:**

VANFP= 0

TRFP = 18%

5-تحليل مدخول المقترض:

TRIE = (نسبة الاقتراض الخام) (1-نسبة الضرائب على أرباح الشركات)

حيث أن نسبة الضرائب على أرباح الشركات = 30%.

TRIE =4.5%

بما أن TRI=14% وTRIE =4.5% تعني أن نسبة مدخول المشروع يفوق نسبة الفوائد المدفوعة بفارق 9.5 %.

وبما أن النتيجة موجبة VAN> TRI وTRFP > VANFP نستنتج أن القرض الممنوح لا يـــؤثر على ربحية المشروع وبالتالي يعمل على زيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

وبعد الدراسة المفصلة للمشروع حضي المشروع بالقبول.

المطلب الرابع: طرق وكيفية تمويل القطاع الفلاحي

أولا: قرض الرفيق[1]

قرض الرفيق هو أحد القروض الموسمية مخصص لفائدة الفلاحين والمربيين علـــى أن تـــدفع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة على هذا القرض، حيث أن لكل مستفيد والمربين علـــى أن تدفع لوازرة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة على هذا القرض وكذا الحصول على قـــرض آخر بنفس الصيغة في السنة الموالية.

1. **ملف القرض:** هذا القرض يتطلب الملف التالي:

- طلب خطي (يوضح فيه مبلغ القرض)؛
- شهادة عدم الدين من **CRMA**؛
- عقد الملكية الأرض أو عقد كراء أو عقد عرفي في السجل؛
- بطاقة هوية المستثمر (من غرفة الفلاحية)؛
- بطاقة فلاح أو مربي (ممن غرفة الفلاحية) + شهادة استغلال؛
- دراسة التقنية اقتصادية (من مكتب معتمد)؛
- شهادة الوضعية اتجاه الضرئب **(CNA + CASNOS)**؛
- عقد التأمين شامل لكل الأخطار بالإضافة إلى عقد الفواتير الشكلية؛
- شهادة صحية بالنسبة لمواشي تسلم من قبل بيطري؛
- وكالة أو كفالة في حالة وجود ملك على الشيوع (ملك غير مقسم)؛
- عقد ضمان الرهن للأملاك المنقولة أو الثابتة أو عروض تجارية.

[1] كروبي أم الخير، آليات تمويل البنوك للقطاع الفلاحي، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: إدارة مالية للمؤسسات، جامعة المسيلة، 2016-2017، ص 61.

الفلاح أو المربي الراغب في الاستفادة من هذا النوع الجديد من التمويل أي "قرض الرفيق" يجـــب أن يستوفي ثلاث شروط وهي:

- التسديد في أجل لا يتجاوز سنة واحدة؛
- أن يتمتع صاحب القرض من حق تكفل الوزارة بدفع الفوائد بدلا عنه؛
- الحصول على قرض ثاني في السنة الموالية بنفس الشروط.

وفي حالة عجز الفلاح أو الموال عن تسديد القرض الذي عليه عند نهاية المهلة والتي قد تمدد بستة أشهر إضافية في حالة الظروف القاهرة مثل: الجفاف أو الفيضانات، سيفقد صاحب القرض الحق في التغطية التي توفرها الوزارة بخصوص الفوائد المترتبة على القرض ولن يستفيد المتأخرون مـــن قروض جديدة.

2. حصيلة القرض في ولاية المسيلة

تحصلنا من الوكالة الجهوية لبنك التنمية الريفية وكالة المسيلة إحصائيات هذا القرض، هي موضـــحة في الجدول الموالي:[1]

السنوات	عدد الملفات	المبالغ
2009-2008	49	6424758000 دج
2010-2009	13	607933000 دج
2011-2010	17	1150185000 دج
2012-2011	73	1373567762 دج
2013-2012	66	6665805659 دج
2014-2013	81	12922327316 دج
2015-2014	73	11125407800 دج
2016-2015	62	1144504715 دج
2016 إلى غاية 2016/12/31	29	2129443724 دج
المجموع	463	-

[1] كروبي أم الخير، مرجع سبق ذكره، ص 62.

نلاحظ من معطيات الجدول أعلاه قلة في عدد الملفات المطلوبة، لقرض الرفيق حيث بلغت عدد القروض 463 قرض خلال 09 سنوات متتالية في خمسة وكالات في الولاية، كما يرجع سبب ضعف الملفات إلى نقص الوكالات في الولاية مقارنة بمساحة الولاية حيث أنه يوجد 5 وكالات مقسمة على الولاية (بوسعادة، سيدي عيسى، عين الملح، مسيلة، حمام الضلعة)

وهذا يدل على قلة الوكالات مقارنة بعدد البلديات لا توجد وسائل إعلام ترشد الفلاح إلى التعرف بهذا القرض.

حيث بلغ عدد الملفات لسنة الأولى لانطلاق 49 ملف بمتوسط قدره 131174.694 دج لملف، وهذا يدل على قلة الملفات مع ضعف المبالغ الممنوحة إلى كل قرض؛

وفي السنة الموالية لموسم 2009-2010 نقص عدد الملفات من 49 ملف إلى 13 ملف مع زيادة المبالغ الممنوحة في القرض بيلغ متوسط القرض 46764076.92 دج لقرض وهذا يدل على دخول فلاحين بمستثمرات فلاحية كبيرة أدى إلى سحب أموال كبيرة.

وفي السنة الموالية ارتفع ارتفاع طفيف من 13 ملف إلى 73 ملف بمتوسط 18815996.74 دج لملف مع زيادة المبالغ.

وفي 2011-2012 زادت ملفات من 17 ملف إلى 73 ملف بمتوسط 18815996.74 دج ملف نلاحظ زيادة ملفات ونقص المبالغ الممنوحة وهذا يدل على دخول فلاحين بقروض مصغرة.

وفي سنة 2012-2013 تحول من 66 إلى 81 قرض بمتوسط 10099055.4 لقرض بنسبة 14.53 وهذا يدل على أن قرض الرفيق بدا بانتشار على مستوى بعض الفلاحين؛

وفي سنة 2013-2014 انخفض الملفات مع زيادة المبالغ بمتوسط 159534905.13 دج ملف بنسبة 28.18 وهذا دليل على أن الفلاحين زادوا في توسيع مستثمرات لذا زاد وفي مبالغ المطلوبة.[1]

وفي سنة 2014-2015 انخفض من 81 ملف إلى 73 بمتوسط 152402846.57 دج لملف بنسبة 24.26 استقرار طفيف.

[1] كروبي أم الخير، مرجع سبق ذكره، ص 63.

ومن خلال ملاحظتنا معطيات قرض أن فترة الأولى كانت مبالغ والملفات الممنوحة ضعيفة جدا وبذات وبدأت الزيادة في فترة 2013 إلى غاية 2015، وهذا على أنه كان نقص في الاعلام على القرض أو تخوف الفلاح من تسديد مستحقاته لظروف المناخية القاهرة في سنة 2008.

كذلك توجد أسباب اجتماعية تترك الفلاح نفور من هذا القرض لاحتوائه على الفوائد.

ثانيا: تمويل بواسطة قرض التحدي

قرض التحدي هو قرض استثماري؛ يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، في لإطار إنشاء مستثمرات للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الفلاحية غير المستقلة التابعة للأملاك الخاصة أو الاملاك خاصة للدولة، وقرض مدعم مدته 07 سنوات لا تتجاوز قيمته 01 مليون دينار لكل هكتار، وهو موجه لإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية حيوانات والتي تقل مساحتها عن 10 هكتار.[1]

1. ملف قرض التحدي

- طلب خطي؛
- شهادة ميلاد؛
- فواتير أولية تبين تكلفة إجمالية لمشروع؛
- مستخلص وضعية جبائية؛
- رخصة بناء (بنسبة بناء إنجازها)؛
- عقد ملكية أو امتياز؛
- دراسة تقنية اقتصادية منجزة من طرف مكتب متخصص معتمدة من طرف **BNEDERP**؛
- ترخيص مصالح الري متعلقة بالبئر؛
- اعتماد صحي (في حالة ضرورة)؛
- ترخيص مصالح بيئية (في حالة تربية حيوانية)؛
- شهادة اعتماد المشروع؛

بالنسبة لشخص معنوي: إضافة إلى وثائق مطلوبة لشخص الطبيعي عليه تقديم:

- ميزانيات الجبائية، لأخر 03 سنوات مصادق عليها من طرف محافظ الحسابات؛

[1] كروبي أم الخير، مرجع سبق ذكره، ص 64.

- نسخة من القانون الأساسي؛
- نسخة من الاعتماد (هذا بنسبة لتعاونيات)؛
- محضر اعتماد ممثل؛

2. حصيلة الإحصائيات لولاية المسيلة

حصلنا على الإحصائيات قرض التحدي من الوكالة الجهوية لبنك التنمية الريفية وهي موضحة في الجدول الموالي:

السنوات	عدد الملفات الموافق عليها	مجموع المبالغ القروض الممنوحة والمحصل عليها
2013	19	26793514144 دج
2014	35	3201690067 دج
2015	33	46265912205 دج
2016	11	21083606644 دج

عدد الملفات: 98 ملف

نلاحظ من معطيات الجدول أعلاه قلة في عدد الملفات الاجمالية والبالغ عددها 98 ملف لفترة أربعة سنوات، كما أن الانطلاقة الفعلية لهذا القرض على مستوى ولاية المسيلة لم تكن سوى في سنة 2013 مع ان الانطلاق هذا القرض على المستوى الوطني كان في سنة 2011، وهذا يدل على تأخر وكالة المسيلة في إعطاء هذا القرض وهذا قد يرجع إلى عدم تقدم الفلاحين للاستفادة منه، وهذا دليل كبير على ضعف الاعلام وعدم تمكن الفلاح من التعرف على هذا القرض الموجه له كذلك قلة الوكالات في الولاية مقارنة بعدد البلديات أو صعوبة واجهها الفلاح في تقديم الملف المطلوب، أو اختار الفلاح بدلا من الوكالات الأخرى مثل ما معمول به على مستوى وكالة دعم تشغيل الشباب **ANSEJ** وصندوق التأمين على البطالة **CNAS** وكالة الوطنية لتسيير قرض المصغر **ANGEM**.

كما يمكن أن يتدخل العامل الديني (مسالة الربي) في عزوف الفلاحين عن التوجه نحو هذا النوع من القروض.[1]

كما نلاحظ في السنة أولى 2013 عدد ملفات 19 بمتوسط 14101844954.19 دج وفي سنة 2014 19 دج وفي سنة 2014 زاد من 19 ملف إلى 35 ملف بمتوسط 914770287.62 دج نلاحظ

[1] كروبي أم الخير، مرجع سبق ذكره، ص 65-66.

انخفاض المبالغ مقارنة بسنة سابقة وزيادة عدد الملفات وهذا يرجع إلى دخول فلاحين براس مال منخفض.

وفي سنة 2015 انتقل عدد ملفات من 35 إلى 33 بمتوسط 1401997339.54 دج، هنا نلاحظ زيادة في مبالغ ممنوحة بمتوسط 1916691513.09 دج دخول بمستثمرات كبيرة.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تعرفنا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904 بصفة عامة وبصفة خاصة على المكلفين بالقروض والتسهيلات التي تمنحها للمستخدمين، ومن خـــلال الدراســـة التطبيقية التي قمنا بها والمتمثلة في دراسة حالة ملف طلب القرض، وبعد المرور على الخطوات التي يمر بها ملف القرض من طرف البنك، حيث ان طالب القرض يقدم للبنك ملفـــا كـــاملا يطلـــب فيـــه الحصول على قرض بحيث ان تكون دراسة شاملة تستوفي فيه كل الشروط، وصولا إلـــى خلاصـــة الدراسة التي كانت نتيجتها إيجابية وكان رد البنك بالقبول.

خاتمة

خاتمة

نظرا للأهمية التي يلعبها القطاع الفلاحي بالنهوض بالاقتصاديات الدول وتحقيق الاكتفاء الذاتي، لجأ معظم الدول من بينها الجزائر إلى دعم هذا القطاع من خلال منح القروض بمختلف اشكالها حيث تميزت سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر بمجموعة من الإجراءات في ظل الإصلاحات الاقتصادية ولإعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي يجب عدم اعتبار الاموال العمومية المصدر الوحيد لتمويل برامج التنمية الفلاحية.

فالقطاع الفلاحي في الجزائر يواجه معوقات ومشاكل أثرت على فعالية سياسة التمويل ولعل أهمها مشكل العقار، فعدم وضوح الإطار القانوني للعقار الفلاحي يعتبر من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها القطاع، إذ أن أهم الصعوبات التي تواجه القطاع الفلاحي هي العلاقة مع المحيط المالي للمستثمرات وبالأخص العلاقة مع المنظومة البنكية.

1. اختبار الفرضيات

من خلال دراستنا الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تم التوصل إلى نتائج يمكن على اساسها اختبار صحة الفرضيات المعتمدة في هذه الدراسة.

الفرضية الأولى: والتي محتواها من أهم شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي الاخذ بنظام الائتماني بعين الاعتبار هي فرضية مقبولة، التي يمكن بواسطة الاستخدام الجديد الائتمان الفلاحي رفع مستوى وزيادة مساهمة الدخل الفلاحي في تركيب الدخل الوطني مقارنة مع القطاعات الأخرى.

الفرضية الثانية: والتي كان محتواها أن قرض الاستثمار الممنوح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة فرع 904 ساعد المشروع mt في إنجازه هي فرضية مقبولة وهذا ما أثبتته الدراسة الميدانية.

2- نتائج الدراسة

تم التوصل الى مجموعة من النتائج يمكن ذكرها في النقاط التالية:

أ- البنك هو حلقة من حلقات الاقتصاد وينصب نشاطه على جمع الودائع ومنح القروض.

ب- يمثل التمويل أحد أهم مصادر قيام القطاع الفلاحي.

ج- تعتبر القروض البنكية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في الحصول على ايراداته وهي من أهم وظائفه، ومن أهم أنواع القروض البنكية لدينا القروض الفلاحية المخصصة لقطاع الفلاحة.

د- فيما يخص القروض الفلاحية هناك مؤسسات مختصة لإصدار هذه القروض.

ه- بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية من خلال منح القروض الى الزبائن الطالبة للقرض.

3- توصيات الدراسة

أ-ضرورة توفير التمويل لأصحاب المستثمرات الفلاحية والفلاحين بصفة عامة من قبل البنوك والهيئات الداعمة للقطاع وإعطاء الأولوية في ذلك، من خلال دراسة طلبات القروض المقدمة وعدم اهمالها.

ب- التخفيف من تكاليف منح القروض البنكية المقدمة للتمويل الفلاحي من أجل تسهيل وتسريع معاملات الحصول على القروض الفلاحية.

ج- دعم الفلاحين الصغار عن طريق انشاء بنوك فلاحية وتحفيز البنوك الأخرى لحرية تقديم القروض لهم، وكذلك التوسع في انشاء مراكز خدماتية للفلاحي نتوفر لهم الدعم والإرشاد في مختلف مجالات عملهم.

د-ضرورة انشاء هيئات خاصة للمتابعة الميدانية وعملية الاستغلال للقطاع الفلاحي.

ه- عمل التسويق الخدمات الجديدة المقدمة ن طرف البنك حتى يمكن الاطلاع على كل جديد.

4- افاق البحث:

نقترح على الدفعات القادمة أن تقوم بالتعمق أكثر في هذا الموضوع، وعليه نطرح بعض المواضيع التي من شأنها أن تكون محل البحوث ودراسات مستقبلية ألا وهي:

- دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة.
- دور القطاع المستندي في تمويل القطاع الفلاحي.
- دور القروض الفلاحية في التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعة، 2002-2003، بدون بلد نشر.

2. أحمد محمد أبو الغاز، التمويل التعاوني، مكتبة شباب الجامعة، مصر، 1999.

3. جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، دار النشر والتوزيع، ط1ـ عمان، الأردن، 2010، ص62.

4. حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2009.

5. سيد الهواري، إدارة البنوك (دراسة في الأساسيات)، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1978، ص140.

6. محمد العزيز عجمية ومصطفى رشيدي فتيحة، التنبؤ والبنوك والعلاقات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 1987.

7. محمد سعيد الفتيح، مبادئ الاقتصاد الزراعي، منشورات جامعة حلب، سوريا، 2006، ص288.

8. محمد صالح الحتفاوي، السيد عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1998.

9. منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي، الطبعة الثالثة، مصر، 1996.

ثانيا: المذكرات والأطروحات

1. آمنة قدور، قرض التحدي كأداة لتنمية الاستثمار في القطاع الفلاحي بالجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018-2019.

2. بن سمية دلال، سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد بنكي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010.

3. رشا محمد سعيد أمين، تمويل القطاع الزراعي في الأردن، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية للدراسة العليا، جامعة الأردن، 1999.

4. علي أسعد، محاضرات في التمويل الزراعي، تخصص الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة حماه، 2017–2018.

5. كروبي أم الخير، آليات تمويل البنوك للقطاع الفلاحي، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: إدارة مالية للمؤسسات، جامعة المسيلة، 2016–2017.

6. محمد الأمين موادفي وفارس بن يطو، دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي من أجل تحقيق الأمن الغذائي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020–2021.

7. معوش إيمان، بورحلة نسيبة، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2014–2015.

8. نصيرة بلحجار وشريفي خديجة، تنمية القطاع الفلاحي وتدعيمه في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة مالية، جامعة آكلي محند، البويرة، الجزائر ، 2018/ 2019.

ثالثا: المجلات والملتقيات

1. بونوة شعيب، بودال علي، إشكالية التمويل لإنعاش هذا القطاع الفلاحي، الملتقى الدولي حول التنمية الفلاحية كبديل للموارد، جامعة بسكرة، بدون سنة النشر.

2. محمد هاني، قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، ملتقى علمي وطني حول مساهمة البحث العلمي في تطوير القطاع الفلاحي بالجزائر، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2021/03/14.

3. نور الدين كروش، لجلط إبراهيم، التمويل الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية الزراعية، الملتقى العلمي الوطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، الجزائر، المدية، يوم 1 مارس، 2018.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : المالية والمحاسبة

رقم: 2022/45

المسيلة في: 2022/03/01

إلى السيد: نيابة الفلاحة والتنمية الريفية
المسيلة

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعدادمذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة الماستر** في **شعبة:** المالية والمحاسبة **تخصص :** مالية وبنوك

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر .س	الإمضاء
01	علجية جلال	117735087599	199809960060200	
02	خولة خشاب	117735088194	199809950866703	

عنوان المذكرة: دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم(الإمضاء والختم)
حجار سروجة	AMROUNE Nabil Chef de Service SRE	رئيس قسم المالية والمحاسبة د. ثمار مصطفى أستاذ محاضر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

معة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مم: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: ..... المولود(ة) بتاريخ: ..... ب: .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.ن) رقم: ..... الصادرة بتاريخ: ..... عن: .....

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: ..... تخصص: ..... خلال السنة الجامعية: .....

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان" : .....

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...../...../.....

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

معة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

م: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: حلال عائشة المولود(ة) بتاريخ: 1998/10/12 ب: حمام الضلعة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 207420612 الصادرة بتاريخ: 2022/01/30 عن: حمام الضلعة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم مالية تخصص: مالية وبنوك خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي دراسة حالة مؤسسة بيلاد للحبوب وبشعيرية وكالة المسيلة

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/16

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي وهذا من أجل إيجاد حلول لمشاكل هذا القطاع باعتباره القطاع الأساسي لتمويل الاقتصاد، حيث استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة في الجانب النظري للدراسة، وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع والاعتماد على المنهج التطبيقي لدراسة حالة البنك وذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي، بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة المسيلة فرع-904-

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

_ أن المشروع mt له قدرة عالية على تسديد ديونه، وهذا ما يسمح له بالحصول على القرض.

_ يساعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تمويل مختلف المشاريع الفلاحية.

- ضرورة انشاء هيئات خاصة للمتابعة الميدانية وعملية الاستغلال للقطاع الفلاحي.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، القروض البنكية، القطاع الفلاحي، التمويل.

Summary

This study aims to identify the role of commercial banks in financing the agricultural sector, and this is in order to find solutions to the problems of this sector as the main sector for financing the economy. And relying on the applied approach to study the case of the bank in order to link the theoretical side with the practical reality, relying on the information provided by the Bank of Agriculture and Rural Development to the Agency of Al-Masila Branch-904-

Among the most important findings of this study:

_ The mt project has a high ability to pay off its debts, and this is what allows it to obtain the loan.

The Bank of Agriculture and Rural Development helps to finance various agricultural projects.

The necessity of establishing special bodies for field follow-up and the exploitation process of the agricultural sector.

Keywords: commercial banks, bank loans, the agricultural sector, finance.